



الجلسة ٦٢٦٥

الأربعاء ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشانغ يسوي (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركن
	أوغندا السيد لكويبا
	البرازيل السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك السيد فوكاشينوفيتش
	تركيا السيد أباكان
	غابون السيد إيسوزي - نغوندي
	فرنسا السيد آرو
	لبنان السيد سلام
	المكسيك السيد هالر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك ليال غرانت
	النمسا السيد ماير هارتنغ
	نيجيريا السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وولف
	اليابان السيد أوكودا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، إندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، الجمهورية العربية السورية، تونس، الجزائر، جنوب أفريقيا، سري لانكا، عمان، جمهورية فتزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كوبا، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيكاراغوا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغلت السيدة شاليف (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من القائمة بأعمال بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2010/44، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الأربعاء ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أوسكار فيرنانديث - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من سعادة السيد بول

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أوسكار فيرنانديث - تارانكو، أعطيه الكلمة الآن.

السيد فيرنانديث تارانكو (تكلم بالانكليزية):
لا تزال الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية تواجه مأزقا مقلقا بشدة، وسط ضعف الثقة بين الطرفين والخلافات على الإطار المرجعي للمفاوضات واستمرار فرض الحقائق على الأرض والتوترات في القدس والتطورات المتباينة في بقية الضفة الغربية والظروف غير المستدامة في غزة.

واستمر النشاط الدبلوماسي المكثف، لمحاولة استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، بما في ذلك زيارة مبعوث الولايات المتحدة جورج ميتشل الأخيرة إلى المنطقة. هذه الجهود تتواصل، وأشار الطرفان إلى أنهما يستعرضان التطورات، لكن لم يتحقق أي تقدم.

إن الأمين العام ومبعوثه منخرطان بفعالية مع الطرفين والشركاء الإقليميين، وفي إطار المجموعة الرباعية، في مسعى لدعم بدء عملية مجدية تفضي إلى نتيجة نهائية واضحة. واجتمع الأمين العام مع المبعوث ميتشل في ٦ كانون الثاني/يناير، ونحن نرحب بمشاركة السيد ميتشل مع مبعوثي المجموعة الرباعية والشركاء الآخرين في أوروبا في ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير. كما نشيد بجهود مصر، التي استضافت الزعيمين الإسرائيلي والفلسطيني لإجراء مناقشات هذا الشهر. وقام المنسق الخاص روبرت سيرى مؤخرا بزيارة إلى القاهرة وعمان.

ونرى أن المجموعة الرباعية تستطيع ويجب أن تضطلع بدورها كاملا في هذا المنعطف الحرج إذا أريد التغلب على العقبات واستئناف عملية تتوفر لها فرص للنجاح. كما يجب على الطرفين الاضطلاع بمسؤولياتهما. وبغض النظر عن اتخاذ

بادجي، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوته، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بول بادجي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بادجي إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوة المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، معالي السيد يحيى الحمصاني، إلى الاشتراك في النظر في البند وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد الحمصاني إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أود أن أنوه بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، جلسة اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

تقدم في الشهور الأخيرة في معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في سجون السلطة الفلسطينية.

نسجل على نحو إيجابي التدابير الإسرائيلية الجديدة لتيسير النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية. ففي ٤ كانون الثاني/يناير، مُدّدت ساعات فتح معبر الترقومية للسلع التجارية بين جنوب الضفة الغربية وإسرائيل لتحسين دخول البضائع. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أُعيد فتح جزء من طريق يقع جنوب غرب الخليل ويربط بين طريقي رئيسيين ويتيح لبعض القرى الوصول البالغ الأهمية إلى مراكز الخدمات، أمام المركبات الفلسطينية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠١.

ونحث إسرائيل على اتخاذ المزيد من التدابير البعيدة الأثر لتيسير التنمية الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك مواصلة تخفيف إجراءات الإغلاق - التي تبلغ ٥٦٩ عائقاً أمام الحركة - وتيسير إجراء تحسينات في المنطقة جيم والإحجام عن هدم المنازل الفلسطينية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أدت أعمال الهدم إلى تشريد ما يزيد على ١٠٠ فلسطيني، من بينهم ٣٤ طفلاً.

أود أن أعيد التأكيد على قلق الأمين العام حيال الحالة في القدس الشرقية. وهو يدعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف أنشطة مثل بناء المستوطنات وتوسيعها وهدم المنازل وإغلاق المؤسسات وإلغاء حقوق الإقامة.

وكانت المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية لا تزال مغلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك بيت الشرق والغرفة التجارية، وهذا هو حالها منذ ما يقرب من عقد مما يتناقض مع خريطة الطريق. واحتجاجات الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء إزاء الإجراءات الإسرائيلية في الشيخ جراح - حيث طُردت عدة أسر وتواجه ٢٥ أسرة أخرى التهديد ذاته - مستمرة وتحدث الآن في معظم الأسابيع. وأُفرج عن ١٧ متظاهراً كان

خطوات معينة، فإن إسرائيل يمكنها وبنبغي لها أن تقوم بما هو أكثر بكثير لبناء الثقة بتنفيذ الالتزامات على أرض الواقع ويأظهار التزام حقيقي بالتفاوض حول جميع القضايا الأساسية، بما في ذلك القدس، وحلها في إطار زمني واضح. وبينما لا نهنون من الصعوبات والشواغل التي ينطوي عليها هذا الأمر، ينبغي للفلسطينيين مواصلة العمل بجد، كما يفعلون، في مسعى يرمي إلى استئناف المفاوضات.

على الرغم من المأزق السياسي، تواصل السلطة الفلسطينية جهودها لتنفيذ جدول أعمالها لبناء الدولة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتفلت السلطة الفلسطينية باستكمال ١٠٠٠ من مشاريعها الصغيرة منذ عام ٢٠٠٨، وهي المشاريع التي تستهدف المجتمعات المحلية التي تعاني من نقص في الخدمات. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، عرض رئيس الوزراء فياض مجالات التدخل ذات الأولوية للحكومة في عام ٢٠١٠ وهي بناء المؤسسات والهياكل الأساسية الاستراتيجية وتوفير الخدمات. ونحث المجتمع الدولي على دعم ذلك البرنامج. وتقدر التكلفة الإجمالية بمبلغ ٥,٥ بليون دولار، لم يتوفر تمويل كلي أو جزئي سوى لنسبة ٥٠ في المائة منها.

وتواجه السلطة الفلسطينية أيضاً عجزاً متكرراً في الميزانية يقدر بمبلغ ١,٢ بليون دولار. ولذلك، فإنها بحاجة إلى المزيد من الدعم لميزانيتها في عام ٢٠١٠. وللوفاء بالتعهدات التي لم تسدد من مؤتمر باريس وشرم الشيخ للمانحين، طلبت السلطة الفلسطينية التخصيص المبكر للمساعدات واتخاذ تدابير لكفالة إمكانية التنبؤ بالتمويل.

كما تواصل السلطة الفلسطينية إحراز تقدم في مجالات القانون والنظام ومكافحة الإرهاب المحتمل، وفقاً لخريطة الطريق. ونُشر ٤٠٠ من أفراد الأمن الفلسطينيين المدربين حديثاً في الخليل في أوائل كانون الثاني/يناير. وأحرز

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أمر وزير الدفاع باراك بتحويل كلية في مستوطنة آرييل الكبيرة في الضفة الغربية المحتلة إلى جامعة، في حين غرس رئيس الوزراء نتانياهو أشجارا في غوش عيتصيون ومعاليه آدوميم في ٢٤ كانون الثاني/يناير.

والنشاط الاستيطاني في جميع أنحاء الأرض المحتلة في عام ١٩٦٧ غير قانوني ويتناقض استمراره مع خريطة الطريق. وندعو مرة أخرى بقوة إلى التنفيذ الكامل للالتزامات إسرائيل بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك الناتجة عن النمو الطبيعي، وتفكيك البؤر الاستيطانية المشيدة منذ آذار/مارس عام ٢٠٠١. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء فياض أن السلطة الفلسطينية تسعى إلى فرض مقاطعة لمنتجات المستوطنات في المناطق الفلسطينية.

وقد واصل محتجون فلسطينيون وإسرائيليون وأجانب النظار في قريتي نعلين وبلعين، حيث يُبنى الجدار الفاصل على أرض فلسطينية محتلة. بما يتناقض مع فتوى محكمة العدل الدولية. كما وقعت اشتباكات بين المحتجين وقوات الأمن الإسرائيلية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت زيادة كبيرة في العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية - بإجمالي ١٤٣ عملية - ردا على تهديدات أمنية مزعومة. وقتل ثلاثة فلسطينيين وجرح ٨٧ وألقي القبض على أكثر من ٣٠٠، ضيقت متفجرات بحوزة ١٢ منهم. وفي حادث خطير، قتل مسلحون فلسطينيون مستوطنا على طريق بالقرب من نابلس في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وفي إجراء أدانته السلطة الفلسطينية بقوة، دخلت قوات إسرائيلية نابلس في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر وقتلت ثلاثة فلسطينيين بزعم أنهم الجناة. وألقت قوات الأمن الفلسطينية القبض على عدة أفراد في سياق تحقيقاتها بشأن مقتل المستوطن.

ووقع ما مجموعه ١٠٧ حوادث عنيفة بين المستوطنين والفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن

قد ألقى القبض عليهم في ١٧ كانون الثاني/يناير في اليوم التالي بعد أن قضت المحكمة الإسرائيلية بأن القبض عليهم غير قانوني، لكن جرى احتجاز ٢٠ آخرين في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وتستمر أيضا الشواغل بخصوص الحفريات الأثرية التي يديرها المستوطنون، بما في ذلك أنشطة حفر الأنفاق، في حي سلوان بطابعه الحساس والمتاحم للبلدة القديمة. وعزت بعض الأنباء التشققات الجديدة التي ظهرت في الطرق عقب الأمطار الغزيرة التي هطلت مؤخرا إلى تلك الأنشطة.

وتستمر الإعلانات الرسمية عن النية في توسيع بناء المستوطنات داخل الحدود البلدية التي عينتها إسرائيل للقدس الشرقية المحتلة، في مناطق المستوطنات القائمة وفي الأحياء الفلسطينية. ويشمل ذلك بناء ٦٩٢ وحدة سكنية جديدة في ثلاث مستوطنات قائمة أعلن عنها في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، ومشروع جديد أعلن عنه في ٤ كانون الثاني/يناير لإسكان ٢٤ من أسر المستوطنين في حي جبل الزيتون الفلسطيني، وخطوة أعلن عنها في ٦ كانون الثاني/يناير لإنشاء ٥٠ وحدة سكنية جديدة للمستوطنين في حي الشويفات الفلسطيني. ونحث حكومة إسرائيل على عدم الموافقة النهائية على تلك الخطط. فالجتمتع الدولي لا يعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية. وما زال مركز المدينة قضية من قضايا مفاوضات الوضع النهائي، التي يجب من خلالها إيجاد سبيل لكي تكون القدس عاصمة لدولتين.

وسياسة التقييد المؤقت والجزئي للأنشطة الاستيطانية في بقية أنحاء الضفة الغربية التي أعلنها رئيس الوزراء نتانياهو في تشرين الثاني/نوفمبر تُنفذ على نطاق واسع. وتزور أفرقة من المفتشين الإسرائيليين المستوطنات للتحقق من تنفيذ أوامر وقف العمل. غير أنه نظرا لوجود استثناءات في السياسة، وفي بعض الحالات، استمرار البناء بما يناقض هذه السياسة، فقد وردت أنباء عن أنشطة بناء في العديد من المستوطنات.

إجراء الانتخابات، قررت منظمة التحرير الفلسطينية تمديد فترة الرئاسة والمجلس التشريعي لحين التمكن من إجراء الانتخابات، مع أنه ليس في وسع المجلس التشريعي الانعقاد بسبب الانقسام الداخلي.

إن الجهود المبذولة لتأمين الإفراج عن الأسير الإسرائيلي جلعاد شاليط مقابل إطلاق سراح عدد من السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية البالغ عددهم ٩٠٠٠ لم تحقق حتى الآن أي تقدم.

كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد القذائف التي أطلقتها الجماعات المقاتلة من قطاع غزة خلال الجزء الأول من هذه الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أطلق أكثر من ٧٠ قذيفة من عيارات مختلفة، وصل منها ١٩ قذيفة إلى إسرائيل. وكان هناك ٢٠ توغلا إسرائيليا و ١١ غارة جوية على أهداف في قطاع غزة، أسفرت عن مقتل ١١ فلسطينيا، بينهم ستة مدنيين، وإصابة ستة بجروح. ويبحث هذا التصعيد في العنف على القلق ويؤكد هشاشة الوضع الحالي. ومع ذلك، ما زلنا نرى من خلال اتصالاتنا أن قطاعات رئيسية ترغب في المحافظة على الهدوء. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن العنف واحترام القانون الإنساني الدولي.

وما زالت التقارير عن تهريب الأسلحة تبعث على القلق. واستمرت الجهود المصرية الرامية إلى مكافحة التهريب، بما في ذلك من خلال استخدام أجهزة استشعار لرصد الأنفاق وإدخال صفائح معدنية في أجزاء من الأرض على طول الحدود. وتعمل السلع المهربة عبر الأنفاق على سد الرمق وتشويه الاقتصاد في غزة على السواء. وهناك حاجة ملحة إلى فتح جميع المعابر المؤدية إلى قطاع غزة على النحو المتوخى في اتفاق التنقل والعبور.

في ٦ كانون الثاني/يناير، وخلال مظاهرة قام بها الفلسطينيون في رفح وغزة، مطالبين بدخول قافلة تضامن

جرح ٢٢ فلسطينيا و ١٨ مستوطنا - ووقع جزء منها بسبب سياسة "الانتقام" للاحتجاج على سياسة الحكومة الإسرائيلية الخاصة بتقييد الاستيطان. وبعد إخلاء بؤرة جيقات مناحم الاستيطانية أمس، هاجم مستوطنون الفلسطينيون وممتلكاتهم في قرية بيتلو المجاورة. ونلاحظ أن الشرطة الإسرائيلية احتجزت عددا من المستوطنين للاشتباه في ضلوعهم في الحريق المتعمد لمسجد في ياسوف، وهو الحادث المشار إليه في الإحاطة الإعلامية السابقة. غير أنه ما زال يجب القيام بالمزيد لفرض سيادة القانون على المستوطنين الجانحين للعنف.

إذ أنتقل إلى غزة، وكما قال الأمين العام في الذكرى السنوية الأولى لعملية الرصاص المسكوب في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، فإنه لا يزال يشعر بقلق بالغ حيال عدم معالجة المسائل التي أدت إلى اندلاع الصراع ولا تداعياته المثيرة للقلق. وأدى هذا إلى حالة لا يمكن تحملها، وشعور باليأس لدى السكان المدنيين في قطاع غزة، وأكثر من نصفهم دون سن ١٨ عاما.

لا تزال حماس تملك زمام السيطرة الفعلية على قطاع غزة، مؤكدة السيطرة الأمنية وماضية قدما بخطتها الاجتماعية والمؤسسية. ونأسف لرفضها التوقيع على الاقتراح المصري للمصالحة الذي كانت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية قد وافقت عليه في أواخر العام الماضي بعد عملية طويلة من المناقشات، ونحث حماس على إعادة النظر في هذا الموقف.

وما زلنا نؤيد إعادة توحيد غزة والضفة الغربية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية، ونعرب عن الأمل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية في أقرب وقت ممكن. وفي غضون ذلك، وبعد مرور تاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ الذي كان من الطبيعي أن تجدد مجلوله ولاية المسؤولين المنتخبين من خلال

الرامية إلى حل هذه المسألة الهامة للحيلولة دون إغلاق المحطة مما سيسبب عواقب إنسانية ميثرة للقلق. من الحيوي أيضا أن تيسر إسرائيل دخول المواد اللازمة لإصلاح البنية التحتية للكهرباء، إلى جانب كميات كافية من الوقود.

في ١ كانون الثاني/يناير، أعلنت السلطات الإسرائيلية أن معبر ناحال عوز الذي يستخدم لنقل الوقود من إسرائيل إلى غزة لم يعد مفتوحا، مشيرة إلى مخاوف بشأن حفر الأنفاق وخطر التعرض لهجوم. وسيعبر الجزء الأكبر من واردات الوقود عن طريق معبر كرم سالم الأصغر بكثير من حيث القدرات. ومن المقلق جدا أن معبر كرم سالم هو المعبر الوحيد المفتوح الآن لاستيراد وتصدير البضائع من غزة وإليها، باستثناء جهاز النقل الحزامي الذي يستخدم لاستيراد الحبوب في معبر كارني.

لم نر حتى الآن أي رد إسرائيلي مرض على اقتراح الأمم المتحدة لإكمال المشاريع المتعلقة بالمساكن والمدارس والمرافق الصحية. وهذا أمر مخيب للأمال للغاية، ويعتزم الأمين العام الاستمرار في متابعة هذه المسألة. ونلاحظ مع شعور بالقلق القيود التي يبدو أنها تحول دون دخول كبار الزوار الدوليين إلى غزة.

في أواخر عام ٢٠٠٩، كانت هناك زيادة في العوائق داخل غزة بسبب مطالب حركة حماس للحصول على معلومات من وكالات تقديم المعونة، مما أدى إلى عدة حوادث تنطوي على التدخل في إمدادات المعونة أو مصادرتها. وبعد تدخل الأمم المتحدة، أفرج عن السلع واستؤنفت العمليات. وسنستمر في الإصرار على عدم التدخل في عمليات تقديم المعونة الدولية في غزة.

في ١٥ كانون الثاني/يناير، تم التوصل إلى ترتيب تدفع بموجبه حكومة إسرائيل مبلغ ١٠,٥ ملايين دولار إلى الأمم المتحدة فيما يتعلق بالخسائر المتكبدة في تسع حوادث

تحمل المساعدات الإنسانية، أطلقت النار على جندي مصري فأردته قتيلا على الجانب المصري من الحدود مع غزة. وتطور الحادث ليسفر عن إصابة ما لا يقل عن ١٣ فلسطينيا على جانب غزة من الحدود. وكانت السلطات المصرية قد دعت حماس إلى كفالة محاكمة المتورطين في عملية القتل.

نكرر دعوتنا لإنهاء الحصار المفروض على غزة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ المعدل الأسبوعي لعدد الشاحنات المحملة بالواردات التي دخلت إلى القطاع ٥٣٤ شاحنة، ويمثل ذلك انخفاضا نسبته ١٠ في المائة عن عدد الشاحنات التي دخلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بالرغم من أن الأمر الإيجابي هو التوسيع الطفيف لأنواع الواردات المسموح بها في كانون الأول/ديسمبر لتشمل سلعا مثل الشموع والمكانس والنظارات الطبية والبطانيات. وكان هناك زيادة بنسبة ١٣ في المائة في كمية غاز الطهي التي عبرت إلى غزة، وإن كان ما زال هناك نقص في الكميات. كان هناك أيضا استجابة محدودة لدعوة الأمم المتحدة إلى توفير مجموعة مستلزمات فصل الشتاء لقطاع غزة. وعلى وجه الخصوص، منذ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر وفي أعقاب نداء وجهه الأمين العام إلى الحكومة الإسرائيلية، دخلت قطاع غزة ٥٧ شاحنة محملة بالزجاج كجزء من موافقة إسرائيلية على دخول ما مجموعه ١٠٠ شاحنة. وقد مكن هذا عددا أكبر من الأسر العادية من إصلاح بعض الأضرار البسيطة من جملة الأضرار التي ألحقتها عملية الرصاص المسكوب. بالإضافة إلى ذلك، سمحت إسرائيل بتصدير ٤١ شاحنة محملة بحوالي مليوني وردة قرنفل وأكثر من ٤٠ ألف طن من الفراولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المتوقع تصدير حوالي ٣٠٠ طن من الفراولة قبل نهاية الموسم الحالي.

وتواجه محطة توليد الكهرباء في غزة نقصا في الوقود ناجما إلى حد كبير عن نقص في التمويل، وتستمر الجهود

ما زال مستمرا نحو إعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين، التي بدأت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

ما زالت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة ولكنها هشة. في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، وفي محيط منطقة سردا، رصدت دورية تابعة للقوة عددا من الرجال يحفرون حفرة حيث عثرت القوة على ٢٥٠ كيلوغراما من المتفجرات؛ وفر الرجال عندما اقتربت الدورية. واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية يوميا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع زيادة ملحوظة في أوائل كانون الثاني/يناير.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء حالة الجمود الحالية. وإذا لم نتمكن من المضي قدما على نحو حاسم صوب التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي، فإننا سنواجه خطر التفهقر، وهو ما قد تكون له تداعيات بالغة وسلبية. ولا نزال نحث الطرفين على تنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق، وبناء الثقة، واستئناف المفاوضات بشأن جميع مسائل الوضع النهائي وتكليلها بالتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. ونعتقد أنه يجب على المجموعة الرباعية أن تضطلع بكامل دورها في دعم العملية. ولا نزال ملتزمين بإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ ووضع حد للصراع، من خلال إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلم وأمن وسلام إقليمي شامل، وفقا لقرارات مجلس الأمن، والاتفاقات السابقة، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد فيرنانديث - تارانكو على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق لكي يتسنى للمجلس القيام بأعماله بسرعة. ويرجى من

حقق فيها مجلس التحقيق المعني بغزة. وفي ضوء عملية الدفع، وافقت الأمم المتحدة على أن المسائل المالية المتعلقة بتلك الحوادث قد تمت تسويتها على نحو مرض. وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد بعث الأمين العام برسالة إلى رئيس مجلس الأمن يبلغه فيها بهذا الترتيب. ونأمل أن تسمح إسرائيل بدخول مواد كافية لإعادة بناء مباني ومرافق الأمم المتحدة المتضررة بعد أن توفرت الأموال الآن.

ما زلنا ندعم كل الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية، وتحقيق السلام الشامل في المنطقة. وقام مبعوث الولايات المتحدة ميتشل بزيارة لبنان وسوريا في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير في سياق المشاورات التي يجريها للتوصل إلى السلام الإقليمي الشامل، والتقى مع قادة البلدين. وعلى أرض الواقع، ما زالت الحالة في الجولان السوري المحتل مستقرة على الرغم من أن النشاط الاستيطاني مستمر.

وكانت أبرز محطات التقدم المحرز في العلاقات اللبنانية - السورية قيام رئيس الوزراء الحريري بأول زيارة له إلى دمشق في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، حيث التقى الرئيس السوري بشار الأسد وأجرى معه محادثات واسعة النطاق. كما زار رئيس الوزراء تركيا والأردن والإمارات العربية المتحدة ومصر وفرنسا خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وأجرى الرئيس سليمان محادثات مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر بباريس.

على الصعيد الأمني، وقع انفجار في مساء ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ داخل مبنى تستخدمه حماس في الضاحية الجنوبية لبيروت. وأسفر الانفجار عن مقتل عضوين في حماس وإصابة ثلاثة آخرين. ويجري التحقيق في الحادث. إن إحراز التقدم، وإن كان بطيئا،

أعلنت الحكومة الفلسطينية اليوم، ٢٧ كانون الثاني/يناير، يوم التضامن مع أسرانا. ومن هذه القاعة، أود أن أحيي الآلاف من أسرانا الأبطال في السجون الإسرائيلية. ونأمل أن يكون يوم الإفراج عنهم ليس بعيدا.

لقد بدأ الشعب الفلسطيني عاما آخر وهو يواجه تحديات حسام ومشاق شديدة. والحالة على جميع الجبهات حرجة بسبب استمرار الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وأدى إفلات إسرائيل من العقاب وتعتتها إلى استفحال محنة السكان وعرقلة جهود استئناف عملية السلام طيلة العام الماضي. ولا تزال الحالة في الضفة الغربية خطيرة، ويهدد تردّي الحالة في القدس الشرقية المحتلة بزيادة تأجيج التوترات وزعزعة استقرار الحالة الهشة في المنطقة وفي جميع أرجاء الإقليم.

ولا نزال نشهد أوجه المعاناة الإنسانية التي لا تحتمل في قطاع غزة. وبعد مضي أكثر من عام، لا يزال السكان يعانون من الصدمة الناجمة عن العدوان العسكري الإسرائيلي الذي وقع في الشتاء الماضي والجرائم الوحشية، بما في ذلك جرائم الحرب، التي ارتكبتها الدولة القائمة بالاحتلال خلال ذلك العدوان. واستمرار الحصار الإسرائيلي غير القانوني في غزة لم يؤد سوى إلى اشتداد أثر الخسائر الفادحة والدمار الهائل على السكان، الذين حُرّموا من التعافي جراء تعمد إسرائيل عرقلة إعادة الإعمار. ولا تزال الأحوال الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية للسكان المدنيين الفلسطينيين، لا سيما الأطفال والمعوقين والمسنين، حرجة ومصدر قلق بالغ.

إن إدامة حالة الظلم والعبث هاته تؤكد بما لا يدع مجالا للشك على أن هذا الحصار يروم إنزال عقاب جماعي بالسكان، شيبا وشبابا، واستضعافهم. وهذه الكارثة التي

الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تقوم بتوزيع نصوصها المكتوبة، وأن تدلي بصيغ موجزة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على حضوره معنا هذا الصباح. سيدي الرئيس، باسم فلسطين، أتقدم بالتهاني الحارة لكم ولبلدكم الصديق الصين، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وإدارتكم الحكيمة لأعماله خلال هذا الشهر. كما نعرب عن تقديرنا لبوركينا - فاسو على توجيهها الماهر لجدول أعمال المجلس في كانون الأول/ديسمبر.

وبهذه المناسبة، أتقدم أيضا بأصدق تهاني فلسطين إلى الأعضاء الجدد في مجلس الأمن؛ وهم البلدان الصديقة والشقيقة؛ البرازيل، البوسنة والمهرسك، غابون، لبنان ونيجيريا. ونعرب عن كامل ثقتنا في التزامهم بالمشاق وبالقانون الدولي وقرارات المجلس، وتنمى لهم كل التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتهم وأداء مهامهم في المجلس على مدى العامين المقبلين. وبالمثل، أود أن أعرب عن بالغ تقدير فلسطين لأعضاء المجلس الذين انتهت ولايتهم في كانون الأول/ديسمبر، وهم البلدان الصديقة والشقيقة؛ بوركينا - فاسو، الجماهيرية العربية الليبية، فييت نام، كرواتيا وكوستاريكا. فقد خدموا بكل تفان واقتدار وبالتزام ثابت بالسعي إلى إحلال السلام والأمن، بما في ذلك ما بذلوه من جهود في تناول قضية فلسطين في المجلس.

وقبل أن أوصل بياني، أعرب أيضا عن تقديري للأمين العام المساعد، السيد أوسكار فيرنانديث - تارانكو، على إحاطته الإعلامية بشأن آخر المستجدات والحالة في الميدان، التي لا تزال حرجة للأسف، مع استفحال الظروف الإنسانية واستمرار جمود عملية السلام.

أمام الحركة العادية والمستدامة للأشخاص والسلع. وهذا أمر لا بد منه للتمكين من إعادة إعمار غزة والبدء بالتعافي الاقتصادي والاجتماعي في آخر المطاف، بما في ذلك تنفيذ اقتراح الأمين العام المتعلق ببدء إعادة الإعمار من خلال مشاريع الأمم المتحدة في مجال البنية الأساسية المدنية، الذي لا تزال إسرائيل ترفضه بشكل مخز. ونجدد التأكيد في هذا الصدد على وجوب احترام القانون الدولي الإنساني، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وفي الوقت ذاته، لا يزال الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية يعاني من استمرار إسرائيل في الاستيلاء على أراضيها واستعمارها بصورة غير قانونية، لا سيما في قلب الأرض الفلسطينية؛ القدس الشرقية المحتلة، وحولها. ويتواصل، بدون انقطاع، الاستيطان الإسرائيلي، وبناء الجدار، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وتدمير المنازل، والأعمال الاستفزازية ضد المواقع المقدسة، وما يقوم به المستوطنون من إرهاب وفوضى ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم - غالباً بتحريض من مسؤولين وقادة دينيين - بما في ذلك انتهاك حرمة المساجد والمقابر، وفرض القيود على حرية التنقل. والتصريحات الإسرائيلية الرسمية المتعلقة ببناء وحدات استيطانية جديدة لا تزال تصدر بانتظام، في تحدٍ للدعوات الدولية المتكررة الموجهة إلى إسرائيل لوقف جميع أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والامتثال للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، والتزاماتها بخارطة الطريق.

إن القدس الشرقية لا تزال هدف سياسة إسرائيلية عدوانية وغير قانونية ترمي إلى تغيير تركيبها الديمغرافية ووضعها، فضلاً عن طابعها وهويتها الفلسطينيين المميزين، وإلى اقتطاع المدينة عن باقي الأرض. وبالإضافة إلى بناء المستوطنات ونقل المزيد من المستوطنين إلى القدس الشرقية،

تسبب فيها الإنسان أفقرت السكان، إذ أن أكثر من ٧٥ في المائة منهم يعانون من الفقر المدقع ويعتمدون على المعونة بصورة شبه كاملة. وتسببت في انهيار شبه تام للمرافق الأساسية المدنية، بما في ذلك النظم المتهالكة للرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، وفي محنة اجتماعية واقتصادية شديدة في جميع القطاعات، وبذرت بذور اليأس والضغط والبالغين، مع ما سيكون لهما من عواقب وخيمة على الشعب الفلسطيني الآن وفي المستقبل.

ككيف يمكن لضمير العالم أن يتحمل مواصلة مشاهدة خنق وحرمان شعب بأكمله؟ وأي شيء يمكن أن يبرر إجبار العائلات على العيش وسط الخراب والدمار المفروضين عليها عنوة؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يصبر على استمرار عرقلة وصول الكميات الهائلة من المعونة التي تم التبرع بها بكل سخاء لمساعدة الشعب الفلسطيني على التعافي وإعادة البناء واستعادة مجتمعاته المحلية وقدر من الكرامة الإنسانية في حياته؟

هذه أسئلة نطرحها على المجلس اليوم، وسنواصل طرحها بينما نصر على السعي إلى إحقاق العدالة، بما في ذلك في إطار متابعة تقرير غولستون (A/HRC/12/48)، والمساءلة عن جرائم الحرب التي ارتكبت ضد شعبنا. إن إنسانيتنا المشتركة وغريزتنا الإنسانية - اللتين تُبينُ عنهما بكل افتخار وفعالية عندما يهبّ أعضاء المجتمع الدولي معاً، بسرعة وتعاطف، لمساعدة المتضررين من الكوارث والمآسي وانتهاكات حقوق الإنسان - تتطلبان منا ألا نظل مكتوفي الأيدي أمام هذه الحالة المزرية وغير الأخلاقية.

وبعد مضي أكثر من عام على العدوان الإسرائيلي على غزة، ونحو ثلاثة أعوام على فرض الحصار، فإن الشعب الفلسطيني وقيادته يدعوان - بل يناشدان - المجتمع الدولي مرة أخرى أن يتخذ كل الخطوات اللازمة لرفع الحصار وإجبار إسرائيل على أن تفتح فوراً المعابر الحدودية إلى غزة

لقد استرعينا تكررنا انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة الخطيرة القائمة في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وناشدنا مرارا تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ففي العديد من القرارات، طالب المجلس بالوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وتفكيك المستوطنات، وتصدى مباشرة لتدابير إسرائيل الاستعمارية في القدس الشرقية المحتلة، وطالب بالوقف الفوري لجميع هذه التدابير واعتبار التغييرات الحاصلة من جراء هذه الأعمال غير قانونية. وتتضمن هذه القرارات، ليس على سبيل الحصر، القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠).

وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) يعتبر تحديدا، في جملة أمور، أن سنّ إسرائيل لما يسمى بالقانون الأساسي المتعلق بالقدس هو انتهاك للقانون الدولي (الفقرة ٢ من المنطوق)، وقرر عدم الاعتراف بالقانون الأساسي وغيره من الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابع القدس ومركزها (الفقرة ٥ من المنطوق)، وقرر اعتبار جميع هذه التدابير والإجراءات باطلة ولاغية، ودعا إلى إلغائها (الفقرة ٣ من المنطوق). وضمّ إسرائيل للقدس الشرقية بحكم الأمر الواقع غير الشرعي لا يزال يقابل حتى اليوم بعدم اعتراف المجتمع الدولي به. ومع ذلك، تمضي إسرائيل بانتهاك القانون مع الإفلات من العقاب وبتعجرف، فيما تواصل هذه الحملة الاستعمارية الهدامة.

وفي هذا الصدد، مثلما أكد من جديد الرئيس محمود عباس، ترى القيادة الفلسطينية أنه لا يمكن استئناف مفاوضات السلام في الوقت الذي تتواصل فيه أنشطة الاستيطان الإسرائيلية. فالدعوة إلى وقف المستوطنات ليست ما يسمى بالشرط المسبق من طرف الجانب الفلسطيني. وموقف مجلس الأمن والمجموعة الرباعية والقانون الإنساني

في أن هذا المخطط الالاقانوني يجري تنفيذه عن طريق طرد السكان الفلسطينيين الأصليين أو تشريدهم بالقوة، وعن طريق هدم المنازل، وعن طريق عمليات الإخلاء، وعن طريق إلغاء حقوق الإقامة لآلاف الفلسطينيين القاطنين في المدينة. وفي عام ٢٠٠٨ وحده، ألغت إسرائيل حقوق الإقامة في القدس حوالي ٥٠٠٠ فلسطيني، ومنعتهم من السكن في المدينة التي هي مسقط رأس الآلاف منهم. وبما أن هذا العدد من الإلغاء هو الأعلى خلال عام منذ بدء الاحتلال، حيث ألغت إسرائيل حقوق الإقامة لقرابة ٩٠٠٠ فلسطيني، فإنه يدل على سوء نوايا إسرائيل تجاه القدس الشرقية.

والواضح أنه فيما يتواصل تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن الحل المستند إلى دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وضرورة حل مسألة القدس بوصفها عاصمة للدولتين في المستقبل، تعمل إسرائيل بصراحة وعنجهية على تسريع جهودها لإيجاد أغلبية ساحقة مصطنعة من اليهود هناك، وترسيخها بالتالي لضم المدينة بفعل الأمر الواقع. وجميع هذه الأعمال غير القانونية التي يجري القيام بها في ظل مجموعة من الذرائع التعسفية الجوفاء تبعث على تأجيج الوضع إلى حد كبير، وتهدد الاستقرار المحلي والإقليمي، وتثير الحساسيات الدينية، وتعرق استئناف المفاوضات، وتعرض الحل القائم على الدولتين للخطر.

ولا شك في أن ما يجري يتعلق بجدوى واحتمالات التوصل فعليا لهذا الحل القائم على الدولتين بغية تحقيق التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وبالتالي الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل عام. إن ذلك يتعرض حقيقة للخطر بسبب الأعمال الإسرائيلية التي تقوض مقومات بقاء الأرض الفلسطينية واستمرارها؛ وبقاء المجتمع الفلسطيني وتماسكه وتنميته؛ وبقاء الاقتصاد الفلسطيني وانتعاشه؛ واستمرار عملية السلام ومصداقيتها ودعمها؛ وبقاء القانون الدولي ونظامنا الدولي وسيادتهما.

وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المبذولة في المنطقة وتلك التي يبذلها المجتمع الدولي عموماً ونقدرها، فهي ترمي إلى إحياء عملية السلام والنهوض بالحل. وتشمل هذه الجهود اعتماد الاتحاد الأوروبي تحت الرئاسة السويدية لاستنتاجات مجلسه بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والجهود الدبلوماسية التي تبذلها إدارة الولايات المتحدة، ولا سيما المبعوث الخاص للرئيس أوباما، السيناتور ميتشل. ومع ذلك، نشدد على وجوب أن نعمل أكثر لتحقيق هدفنا المشترك، عاجلاً وليس آجلاً، علماً بأن مكاسب السلام والأمن في منطقتنا وخارجها ستكون مكاسب جمعة.

واللافت أنه على الرغم من الحقائق المريرة والوحشية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك التدابير العقابية المثيرة للجزع والمفروضة على غزة، فإن الشعب الفلسطيني وقيادته يظلان ملتزمين بهدف السلام. فهما يعملان بجد على إصلاح وبناء مؤسساتهما الوطنية وإبلال وتنمية مجتمعهما فيما يسعيان إلى تلبية طموحاتهما الوطنية المشروعة المتمثلة في تقرير المصير والتمتع بالحرية في وطنهما. وخطة رئيس الوزراء سلام فياض، "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإنشاء الدولة"، يجري تطبيقها بعزم وبدعم واسع من المجتمع الدولي الذي نشعر بالامتنان له.

ونحن لا نزال مصرين على أن يكون السلام الذي نكافح من أجله مرتكزاً على القانون الدولي، وأن يكون سلاماً عادلاً. إن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية المتناقضة تماماً لتحقيق هذا السلام والتي لا تفعل سوى تأجيج الصراع، يجب عدم التسامح معها أو احتمالها بعد اليوم. وإنقاذ فرصة السلام الدائم على أساس حل الدولتين يتوقف على ذلك. وبالتالي، بينما نرحب ونقر بأهمية البيانات التي تصدر عن المجتمع الدولي والتي تدين الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وغير ذلك من التدابير غير القانونية، توفر

الدولي والمجتمع الدولي بأسره من هذه المسألة واضح جداً. إنها الجريمة أن يجري الاستيلاء على الأرض بالقوة، وجعلها مستعمرة وتشريد سكانها الأصليين أو طردهم منها. ولا يوجد مبرر منطقي على الإطلاق للسماح باستمرار الأنشطة الاستيطانية أو القبول بها، فيما نحاول التفاوض على إنهاء هذا الاحتلال غير الشرعي الذي طال أمده.

والحقيقة أن إسرائيل تفرض في الواقع شروطاً تلوي الآخر فيما تواصل بشكل غير قانوني إيجاد حقائق على الأرض بغية تغيير الحالة لصالحها والحكم مسبقاً من طرف واحد على نتيجة المفاوضات المتعلقة بمسائل المركز النهائي، سواء القدس أو المستوطنات أو اللاجئين أو الحدود أو المياه أو الأمن. والمؤسف أنه طوال هذه السنين، استغلت إسرائيل عملية السلام لتعزيز مشروعها الاستعماري. وعلى العكس من ذلك، إن مطالبنا تتماشى كلياً مع القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة والتزام خارطة الطريق بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ما يسمى بـ "النمو الطبيعي". إنها مطالب أساسية لتحقيق التسوية السياسية التي من شأنها أن تضع حداً للاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧؛ وتنشئ دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمن؛ وتحقق حلاً عادلاً لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣).

ونؤكد كذلك من جديد على أن المفاوضات يجب أن تستأنف من النقطة التي توقفت عندها. فإطالة أمد معاناة وخسارة شعوبنا ببدء المفاوضات من الصفر غير مقبولة ولا هي أخلاقية. إننا جميعاً نعلم ما هو الحل وينبغي أن تكون لدينا الشجاعة لتكثيف جهودنا، بناء على البارامترات العادلة والمعروفة جيداً: قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعية مدريد - بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام - ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق.

نجتمع هنا اليوم من أجل مناقشة أخرى بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ولئن كان عمل مجلس الأمن لا يزال هاماً، أود أن أتساءل ماذا لو كنا نخرط في العمل بنفس الوتيرة فيما يتعلق بالمسائل العالمية الملحة الأخرى. وأود أن أتساءل عما إذا كانت تلك الإحاطات الإعلامية المتحيزة، ولسوء الطالع غير المتوازنة، كما سمعنا من فورنا من الأمانة العامة، تخدم رسالتنا المشتركة للمضي قدماً في طريق السلام. وأود أن أتساءل عما إذا كانت هذه الجلسات بوسعها النهوض بالسلم.

ينبغي للمجلس أن يسمع أكثر عن طرفي النزاع، حيث لكلا الجانبين حقوق، وعليهما أيضاً التزامات. ويبين التاريخ أنه ما من شيء يحل محل المفاوضات بين الطرفين. ذلك كان هو السبيل المفضي إلى السلام في منطقتنا، فذلك السبيل الذي سلكه الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن والسبيل الذي سلكه رئيس الوزراء رابين والمملك حسين. جاء السلم حينئذ نتيجة مفاوضات مباشرة بين الأطراف وليس نتيجة جلسات عقدها هذا المجلس بغض النظر عن أهميتها.

إن الطريق الوحيد المفضي إلى السلام هو أن ندخل نحن الإسرائيليين والفلسطينيين في مفاوضات ثنائية جادة ونزيهة لتسوية المسائل التي تفرقنا. وأكرر هنا رسالة ذكرتها مرارا وتكرارا ومفادها أن إسرائيل مستعدة للبدء فوراً بمفاوضات سلام مباشرة.

وتحقيقاً لتلك الغاية، اختطت إسرائيل سياسة غير مسبقة من ضبط النفس في جميع المستوطنات في الضفة الغربية. وهذا التدبير أحدث دلالة على أن إسرائيل مستعدة لاتخاذ خطوات صعبة من أجل السلام. وينبغي لنا أن نسأل المراقب عن فلسطين لماذا تمتنع السلطة التي يمثلها عن قبول يدنا الممدودة للتفاوض على سلام تاريخي.

التطورات الجارية دليلاً كافياً على أن البيانات وحدها لن توقف حملة إسرائيل الاستيطانية.

ومن الضروري اتخاذ تدابير عملية جادة لإرغام إسرائيل إلى الأبد على وقف استعمارها للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، وتقيدها بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، والتزامها حقاً بالسعي إلى السلم. وفي ذلك الصدد، فإن مسألة القدس والمستوطنات تكتسي أهمية مباشرة بالنسبة لمجلس الأمن المنوط به صون السلم والأمن، حيث أنها لها اثر مباشر على ما إذا كان بوسعنا أن نحقق السلام في منطقتنا أم لا.

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي لكي يتصدي لذلك التحدي، وينهض بالإرادة السياسية اللازمة لتعزيز القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ويطلب إسرائيل بالامتثال لتلك القرارات ويرغمها على ذلك، مثلما يطالب به جميع الدول الأعضاء. ونكرر الحاجة إلى اتخاذ تدابير عملية جماعية، ومن الحتمي لمجلس الأمن أن يتحمل بفعالية مسؤولياته في ذلك الصدد. وهذا سيغير الحالة تغييراً كبيراً على أرض الواقع، ويهيئ الظروف لحملنا على الدخول في مرحلة جديدة ستعمل على إنهاء هذا النزاع المتطاوّل والمأساوي، ويفضي إلى حقبة يسودها السلم والأمن والتعايش.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطى الكلمة الآن

لممثل إسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية):

أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن تعازي حكومة إسرائيل إلى هاتي حكومة وشعباً وإلى مجتمع الأمم المتحدة، وإلى كل من فقدوا أسرهم وأصدقائهم وزملائهم في الزلزال المأساوي الذي وقع مؤخراً. وقد قدمت إسرائيل بتواضع مساعدتها في جهود الإغاثة العالمية، وتشعر بالحزن على الذين قضوا نحبهم في تلك الكارثة والذين عانوا منها.

التي رفعتها إلى هذا المجلس، إن إطلاق أي أسلحة من غزة صوب الأراضي الإسرائيلية سوف يُقابل برد قوي وفوري.

أما في لبنان، وبتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، بالقرب من قرية الخيام، جنوب نهر الليطاني، وعلى بعد كيلو متر واحد فقط من الحدود الإسرائيلية اللبنانية، شهد العالم اكتشاف ما يقرب من ٣٠٠ كيلوغرام من المتفجرات المتقدمة جدا، مزروعة في مكان قريب من منشآت مدنية. ذلك الحدث والمتفجرات التي عُثر عليها في طير فلسي وخرية سليم في عام ٢٠٠٩، تبرز نمطا خطيرا مؤداه أن حزب الله ما برح نشطا في جنوب لبنان. وهذا يدل على انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهي انتهاكات جديرة بالاهتمام الجاد، ويجب التطرق إليها في التقارير المقبلة لهذا المجلس.

وفي ضوء هذه التحديات، أعرب عن تقدير إسرائيل للدور الايجابي الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة في لبنان، ولا سيما قائدها المغادر اللواء غرازيانو. وأتمنى للقائد الجديد، اللواء اسيرتا كل النجاح.

إن الإرهاب في منطقتنا يذكيه تدفق الأسلحة غير المشروع. وتهدد الأسلحة هذا، أو كان حريا بي القول، نقل الأسلحة، يجسد نموذجا خطيرا تتبعه دولتان عضوان تستخدمان وكلاء إرهابيين لبذر بذور العنف وإراقة الدماء إلى ما لا نهاية. إن استمرار إمداد حزب الله بالأسلحة عبر الحدود السورية اللبنانية يمثل انتهاكا جسيما للحظر على الأسلحة، وانتهاكا لقرارات مجلس الأمن. أهيب بمجلس الأمن والمجتمع الدولي إبقاء هذه المسائل قيد النظر الفعال في مناقشات الأمم المتحدة وتقاريرها ووثائقها، لأن الحكومات التي تذكى نيران الإرهاب في منطقتنا لا تمثل مشكلة إسرائيلية فحسب، ولا مشكلة شرق أوسطية فحسب. إنها تمثل مشكلة عالمية.

في مواجهة هذه المخاطر العالمية، تقع على المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة الذين يتصرفون بصورة مسؤولة

في السنة الماضية، بالنظر إلى تحسن الحالة الأمنية في الضفة الغربية، ساعدت إسرائيل بدرجة كبيرة على تيسير تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي. وفي هذه البيئة الفريدة، تدعو إسرائيل قيادة السلطة الفلسطينية إلى الاعتراف بإمكانية إحلال السلام والعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا الصدد، تحيي إسرائيل الجهود الدؤوبة التي تقوم بها الحكومة الأمريكية والمبعوث الخاص السناتور جورج ميتشل للمساعدة في تيسير استئناف مفاوضات السلام.

وفي منطقة تعج بتهديدات كثيرة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى للتحديات الحقيقية التي تواجه السلام والأمن، وبالتحديد، تهديد التطرف وخطر الانتشار النووي ووباء تهريب الأسلحة والإرهاب.

أما في قطاع غزة، فيواصل نظام حماس الإرهابي احتجاز الرقيب أول جيلعاد شاليت بصورة تنتهك حقوقه الأساسية. ولم تعترف حماس بالاتفاقات السابقة. ولم تعمل على نيل العنف والاعتراف بإسرائيل.

منذ أقل من أسبوع، أعلن زعيم حماس خالد مشعل بفخر أن حماس واقتبس "لن تعترف أبدا بالكيان الصهيوني". وتواصل حماس تهريب كميات كبيرة من الأسلحة إلى قطاع غزة. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أُطْلِقَتْ من غزة باتجاه إسرائيل عشرون قذيفة من قذائف الهاون والقذائف الصاروخية. بما في ذلك صواريخ كاتيوشا سقطت جنوب عسقلان، وهي مدينة يتجاوز عدد سكانها ١٠٠٠٠٠٠ مواطن إسرائيلي.

أين هي الأصوات المهتمة بالسلام في وجه هذه الكراهية وهذا التهريب وهذه الهجمات؟ ومن سوء الطالع أن هذا الصمت مألوف تماما عندما يكون المدنيون الإسرائيليون تحت رحمة الهجمات الإرهابية. أود أن أقول هنا بوضوح، كما ذكرت ذلك في رسائل الشكاوى العديدة

أولا وفي المقام الأول، أشيرُ إلى إنهاء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، بما في ذلك طبعاً النمو الطبيعي، في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومسألة الاستيطان، على الرغم من أنها ليست شرطا مسبقا لاستئناف المفاوضات وفقا لخارطة الطريق، أصبحت في ظل التطور الموضوعي للأحداث حاجزا حقيقيا على مسار تحقيق تفاهم إسرائيلي - فلسطيني.

ولهذا السبب، أعرب الأمين العام وروسيا وعدد كبير من شركائنا، بما في ذلك الشركاء ضمن المجموعة الرباعية، عن القلق العميق فيما يتعلق بقرار لجنة التخطيط لبلدية القدس ببناء مستوطنات ومرافق جديدة في الجزء المحتل من المدينة. ويقلقنا كذلك أنه في الجزء التاريخي من القدس بالقرب من الأماكن المقدسة لثلاثة من الأديان في العالم، يغير المستوطنون علانية الوضع القائم، موجدين بذلك مصدرا للتوتر المستمر. ويتعين على جميع الأطراف أن تحجم عن اتخاذ أي خطوات قد تنال من نتيجة المفاوضات في المستقبل بشأن الوضع النهائي للأرض المحتلة.

ولا يمكن إحلال السلام الدائم دون حل مشكلة غزة والرفع الكامل للحصار المضروب حولها. وثمة حاجة إلى أن تتخذ على وجه الإلحاح خطوات مماثلة للتصدي للكارثة الإنسانية المستمرة التي يعيش سكان غزة في ظلها.

وللأسف، فإن عدم إحراز تقدم في عملية التسوية والتوقف المستمر في المفاوضات يجعلان من المتعذر أن نعلن حتى الآن مواعيد محددة لمؤتمر موسكو بشأن الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت، فإن الحاجة إلى الدعوة إلى هذا المنتدى أكدتها على نحو مباشر الأطراف المشاركة في المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي بأسره. ولهذا السبب، نواصل الاستعدادات للمؤتمر بالتعاون مع دائرة واسعة من الشركاء. ونعتقد من المهم الاتفاق على نحو وثيق على الخطوات من أجل تقديم المساعدة الدولية لعملية السلام.

وعزل الذين لا يفعلون ذلك. يتوجب على الحكومات والقوى الأخرى أن تعمل بشجاعة وتغتزم الفرصة المتاحة لنا. وللقيام بذلك، سوف نهض بالقيم المفضية إلى السلم والعدالة والمصالحة.

أود أن أختتم كلمتي بملاحظة خارجة عن سياق الموضوع، وهي ملاحظة جليلة. نحتفل اليوم بالذكرى الخامسة والستين لتحرير معسكري الموت، أشوفيتز وبيركناو. نتذكر ونكرم اليوم الذين ناضلوا والذين قضوا والناجين من شر المحرقة التي لم يسبق لها مثيل. وإذ يتأمل المجتمع الدولي في العبر المستقاة من محاولة تدمير أمة برمتها، لا بد لنا من أن نسلم شعلة التذكر إلى الأجيال المقبلة. وتلك ليست مسؤوليتنا في الماضي فحسب، إنها مسؤوليتها في المستقبل أيضا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للسيد فرنانديث - تارانكو، الأمين العام المساعد، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في المنطقة، وهي الإحاطة التي تضمنت تقييمات دقيقة ومتوازنة للتطورات الحاصلة في الشرق الأوسط مؤخرا. وينبغي إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية الآن، كما حدث في الماضي، لمسألة استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية التي يعترض طريقها، منذ وقت طويل، عدد من العقبات.

وفي اللحظة التي يتوقف فيها الحوار ينحسر النشاط الدبلوماسي وتطغى عوامل أخرى مقلقة للغاية تؤدي في أغلب الأحيان إلى اضطرابات خطيرة في ذلك الجزء من العالم. ولهذا السبب، ندعو إلى بداية جديدة في المشاورات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

ولكن لتحقيق هذا الهدف، لا بد أن تضطلع الأطراف على نحو صارم بالتزاماتها بمقتضى خارطة الطريق.

ونولي اهتماما خاصا لتطوير التعاون الروسي - الفلسطيني الثنائي في سياق المشاريع الاقتصادية والروابط الثقافية والإنسانية والتعليمية الهامة. يتلقى فلسطينيون التعليم على نحو منتظم في روسيا بمنح حكومية. ويتألف ملاك الهيئات الأمنية للسلطة الفلسطينية من أفراد دُربوا في موسكو. إننا نؤكد تضامنا مع الشعب الفلسطيني وتطلعه إلى دولته الخاصة به. وسنبذل كل جهد ممكن لمساعد، مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، في تحقيق تسوية في الشرق الأوسط، واعين، طبعاً، لحقيقة أنه يجب أن تكون أي تسوية نهائية شاملة وأن تشمل الجبهتين السورية واللبنانية.

وفيما يتعلق بلبنان، نرحب بالزخم الإيجابي القائم للتطورات في حالته المحلية الداخلية التي نجمت عن الحوار المتأني بين جميع الأطراف اللبنانية الرامي للتوصل إلى توافق في الآراء فيما بينها. هذا النهج على وجه التحديد يتفق مع هدف تعزيز وحدة الدولة اللبنانية وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد السيد فيرنانديث - تارانكو على إحاطته الإعلامية المترنة والواقعية هذا الصباح.

إن السلام في الشرق الأوسط هدف أساسي للمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي برمته. نريد أن نرى نهاية للمعاناة على الجانبين، وهذا أمر ضروري جدا أيضا لأن تلك المعاناة تتردد أصدؤها حول العالم وتمثل رمزا لفشل المجتمع الدولي في التصرف، وتغذي حالة السخط وتعزز الكراهية وتشجع المتطرفين.

بعد سنة من صراع غزة، يجب إعادة بدء مفاوضات سلام هادفة بأسرع ما يمكن إذا أريد للأمل أن يحل محل الإحباط المستمر. ونحن نواصل التأييد الكامل لجهود إدارة الولايات المتحدة، وعلى وجه الخصوص السيناتور جورج

ويقترح الاتحاد الروسي أن ينظم بنهاية شباط/فبراير في موسكو اجتماعا للمجموعة الرباعية على المستوى الوزاري لمناقشة الفرص الممكنة لتجاوز الأزمة في الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني. ومن شأن ذلك أن يشكل أيضا خطوة هامة على طريق تنظيم مؤتمر موسكو.

والجهود الجماعية، بما في ذلك الجهود في إطار المجموعة الرباعية، ذات أهمية أساسية في الوقت الحاضر لانتشال عملية السلام الإقليمي من مأزقها. والافتقار إلى الوحدة داخل المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي فيما يتعلق بآفاق تسوية الصراع في الشرق الأوسط يزيد من تعقد الجهود الدبلوماسية للمجتمع الدولي في هذا الخصوص. وثمة أولوية واضحة تتمثل في استعادة الوحدة فيما بين الفلسطينيين للتوقيع على اتفاق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية، الذي تم التوصل إليه بمساعدة من القاهرة. ونؤيد جهود مصر التي تؤدي دورا رئيسيا في حل المشكلة.

ويواصل الاتحاد الروسي اتصالاته بحماس، التي نحاول بدأها في إطارها إقناع زعماء تلك الحركة بتخطي أي اعتبارات لا تفضي إلى تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. ونعمل طبعاً مع جميع الأطراف الفلسطينية، ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأنه سيكون من الصعوبة بمكان تحقيق الوضع النهائي للفلسطينيين دون الوحدة الفلسطينية القائمة على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية مع الدور الريادي لمحمود عباس، الرئيس الشرعي للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أجرى الرئيس الروسي ميديفيد مناقشة شاملة مع الرئيس عباس بشأن كامل نطاق المسائل المتعلقة بآفاق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية خلال اجتماعها في سوتشي في ٢٦ كانون الثاني/يناير.

الماضي عن خطط زيادة توسيع المستوطنات في القدس الشرقية. هذه مستوطنات غير قانونية. وهي تستبق الحكم على المفاوضات وتؤدي إلى نتائج عكسية بقدر ما يتعلق الأمر بأمن إسرائيل وتشكل بالتالي عقبة في طريق السلام. وإننا ندعو إسرائيل إلى الكف عن خلق حقائق جديدة على أرض الواقع لأنها لن تؤدي إلا إلى زيادة صعوبة التوصل إلى اتفاق سلام تفاوضي.

أما بالنسبة للفلسطينيين فإن قيام دولة تمارس مهامها بنجاح يشكل عنصرا أساسيا في أي تسوية مستقبلية. لذلك، نؤيد خطة الستين الطموحة لتطوير مؤسسات دولة فلسطينية والتمهيد لقيام الدولة. والمملكة المتحدة ستواصل توفير الدعم السياسي والمالي القوي لتلك الجهود، التي تمخضت عن تغيير حقيقي في شوارع بلدات الضفة الغربية. ونشجع الآخرين على أن يحدوا حذونا. إن آفاق قيام الدولة تتعرض للتقويض بسبب انقسام القيادة الفلسطينية، وبالتالي نحث حماس على الاتحاد وراء السلطة الفلسطينية الشرعية.

أما في غزة فإن الحالة وخيمة جدا. وما زلنا نشعر بقلق شديد للأوضاع الإنسانية هناك. ورغم ما أبلغنا به السيد فرنانديث - تارانكو من حدوث قدر ضئيل من تخفيف القيود على بضائع معينة - أبرزها الزجاج - فإن القيود المفروضة ذات أثر مدمر على حياة السكان في غزة. وتواصل المملكة المتحدة تقديم دعم عملي للتخفيف من معاناتهم الإنسانية، ولكن التحسين الفعلي لن يتحقق ما دامت القيود مفروضة على تدفق المواد اللازمة للتعمر إلى غزة.

لقد استمعنا هنا اليوم إلى أنه لم تصدر حتى الآن استجابة مرضية من إسرائيل لمحاولات الأمم المتحدة الرامية إلى استئناف العمل في مشاريع التعمر المطروحة منذ زمن بعيد. ونحث إسرائيل على رفع القيود عن استيراد المواد

ميتشل، لجلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ونأمل في أن تؤدي جهوده الحالية إلى عملية مبكرة. ليس من شأن التوترات الحاصلة مؤخرا في القدس وحولها سوى تذكيرنا بعواقب الفشل، وندعو جميع الأطراف إلى الإحجام عن اتخاذ إجراءات أحادية تمس بحلول متفق عليها على الأمد الطويل.

إن البديل للتقدم ليس الوضع القائم؛ إنه مزيد من التدهور والعنف. ينبغي للأطراف أن تدرك أنه لا يمكن تحقيق سلام شامل إلا عن طريق المفاوضات الهادفة، وأن تتخذ جميع الخطوات الضرورية للدخول في هذه المفاوضات. والولايات المتحدة ليست الوحيدة وينبغي ألا تكون الوحيدة في هذه المهمة. فالأعضاء الآخرون في المجموعة الرباعية يؤدون أيضا دورا هاما. والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام سياسيا وعمليا في تحقيق تسوية نهائية. والمشاركة العربية النشطة، المبينة على مبادرة السلام العربية الهامة، يمكن أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في تهيئة بيئة في المنطقة تفضي إلى السلام.

يجب على كل من إسرائيل والفلسطينيين أن يضاعفا جهودهما وأن يتجنبنا التشدد في المواقف وتشديد الإجراءات الاستفزازية. وبارامترات السلام معروفة جيدا: دولتان بوجود دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة الأجزاء وقابلة للبقاء تقوم على أساس حدود عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل، والقدس عاصمة للدولتين، مع تسوية عادلة للاجئين. اتفاق كهذا هو الطريق المستدام الوحيد للوفاء بالتطلعات الوطنية للشعبين. وإذا أريد إحلال سلام دائم، لا بد من إيجاد سبيل لتقاسم القدس عاصمة للدولتين.

ومراعاة لذلك، وإذ ندرك الوقف الاختياري لبعض البناء في مستوطنات الضفة الغربية مؤخرا، لا يزال القلق البالغ يتتابنا من إعلانات السلطات الإسرائيلية في الشهر

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فرنانديث - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على العرض الذي قدمه. وأشكر أيضا الممثلة الدائمة لدولة إسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانهما.

أبدأ بوضع كلمات عن لبنان. إننا نرحب بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، التي بدأت ممارسة أعمالها بعد الإعلان الرئاسي المعتمد في كانون الأول/ديسمبر. وزيارة السيد سعد الحريري، رئيس مجلس الوزراء اللبناني، إلى فرنسا، التي رافقه فيها عدد من الوزراء، أتاحت الفرصة للسلطات الفرنسية لتعرب عن دعمها لتوطيد أركان الدولة اللبنانية ومؤسساتها، ولتنفيذ الإصلاحات التي يحتاجها البلد ولمواصلة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وإننا نرى أن زيارة السيد الحريري لسوريا تشكل أيضا خطوة في الاتجاه الصحيح. فتطبيع العلاقات بين البلدين يتيح فرصة للمنطقة، ويحدونا الأمل في أن تستمر وأن تقطع الشوط بأكمله. ونفكر هنا بصورة خاصة في ترسيم الحدود بين البلدين وفقا لقرارات مجلس الأمن.

قرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦) يجب أن ينفذ تنفيذا تاما. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تستمر الاتصالات بين الأمم المتحدة والسلطات الإسرائيلية بشأن مسألة قرية الغجر. ونعتقد أن الانسحاب سيسهم في تخفيف التوترات في تلك المنطقة.

انتقل الآن إلى الملف الإسرائيلي - الفلسطيني، وأود أن أ طرح أربع نقاط.

أولا، إن هدفنا يكمن بوضوح في استئناف عملية السلام. لا يوجد بديل آخر غير العودة إلى التفاوض بهدف إقامة دولة فلسطينية تتمتع بمقومات الحياة ومستقلة

اللازمة للمعونة الإنسانية والتعمير، حسبما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ هذا المجلس قبل أكثر من عام. وعدم القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى تشجيع التهريب المتزايد عبر الأنفاق ويوفر التمويل لحماس ويجعل مهمة الكشف عن الأسلحة وكبح تدفقها أكثر صعوبة، كما أنه يولد غضبا وسخطا شديدين ويدفع بالغزويين في النهاية إلى التطرف. وإن الجمع بين سكان أكثر تطرفا والزيادة المرجحة في تدفق الأسلحة غير الشرعية وصفة ستؤدي لا محالة إلى العنف. وإننا نؤمن بأن التخفيف من هذه القيود إنما يخدم المصالح الأمنية لإسرائيل ذاتها.

لكن حماس تتحمل أيضا مسؤولية ثقيلة عن الحالة التي يعيشها الغزويون الأبرياء. وعلى حماس أن تفرج فورا عن جلعاد شاليط وأن تبذل مرة وإلى الأبد استخدامها للعنف. ويشمل ذلك الإنهاء الفوري للهجمات الصاروخية العشوائية والمتزايدة - على حد تعبير الأمين العام المساعد - التي تهدد سكان جنوب إسرائيل، فضلا عن الوسائل التي يجري بها إمداد حماس بتلك الصواريخ.

لقد قلنا من قبل إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط مهمة صعبة وشاقة، غير أن فرصة ثمينة تسنح الآن لتأمين ذلك السلام. فحكومة الولايات المتحدة تسعى بهمة إلى تحقيق تسوية. وثمة اتفاق دولي واسع على عناصر التسوية، وإن قائدي الطرفين كليهما يقولان إنهما يرغبان في التوصل إلى تسوية تفاوضية. إننا نتفهم ضغوط العمل السياسي المحلي على الجانبين التي قد تدفع إلى التمسك بالمواقف المترتبة وتجعل استئناف المفاوضات وإنهاءها صعبا. لكن السياق الدولي المؤاتي الحالي لن يستمر إلى الأبد، والبديل عن حل الدولتين يعني استمرار الصراع والمعاناة. لقد آن الأوان للقادة على الجانبين للسمو على الاعتبارات السياسية المحلية واختيار القرارات الصعبة وتقديم التضحيات والتنازلات المطلوبة لتأمين اتفاق سلام تاريخي.

والسلطة الفلسطينية، بدورها، ينبغي أن تواصل جهودها لتعزيز قطاع الأمن وبسط سيادة القانون. وإن الاستمرار في محاربة الإرهاب بلا رحمة يجب أن يظل أولوية.

ثالثاً، فيما يتجاوز المسائل الإنسانية التي ما فتئت تثير قلقنا، يشكل تجاهل غزة خطأ سياسياً. وإننا ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بما في ذلك رفع الحصار فوراً - الذي يزيد من مشاق المنطقة فيما يتصل بالمعونة الإنسانية والبضائع التجارية وانتقال الناس - ولكن أيضاً مع وقف الاتجار غير القانوني بالأسلحة في غزة. ونأسف لأن دولة إسرائيل تواصل الحيلولة دون تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وندعو كذلك إلى الإفراج الفوري عن العريف جلعاد شاليط، وهذه مسألة توليها فرنسا أكبر اهتمام.

وفيما يتعلق بتقرير غولدستون (A/HRC/12/48)، أود أن أذكر بموقف فرنسا الثابت. لا بد من احترام القانون الإنساني الدولي في كل الأماكن وفي كل الظروف ومن قبل جميع الأطراف في أي صراع. وذلك ينطبق على غزة وعلى جنوب إسرائيل على السواء. وفي ذلك الصدد، أذكر بأهمية تنفيذ كلا الطرفين لعملية تحقيق مستقلة وفقاً للمعايير الدولية، فيما يتعلق بالادعاءات حول انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان خلال الأزمة في غزة.

رابعا وأخيراً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعماً قوياً للسلطة الفلسطينية وللسيد محمود عباس بغية تعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية في المستقبل. وعلى إسرائيل أيضاً أن تؤدي دورها بقدر أكبر من العزم. وقد أبدت بوادر على أرض الواقع ولكنها ما زالت غير كافية. وينبغي أن يدرك الفلسطينيون بأن التطورات على الأرض تتجه نحو إنهاء الاحتلال، بما في ذلك في مجالات حرية التنقل والعبور.

وديمقراطية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية. وذلك هو أيضاً موقف الاتحاد الأوروبي، الذي سيعبر عنه رئيس وفد الدولة التي تتولى الرئاسة حالياً في بيانها، وفرنسا تعلن تأييدها لذلك البيان.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بالمشاركة في المفاوضات بين الطرفين وبضمان بنود اتفاق نهائي يسمح للطرفين بإعادة الانخراط في العملية. وإننا نساند بحزم الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي استعداداً للاضطلاع بدوره كاملاً، وسندعو الدول العربية إلى إعلان التزامها بتلك الجهود.

ثانياً، ثمة حاجة إلى تحقيق تقدم على أرض الواقع. وكما شدد الممثلون الذين سبقوني في الكلام، تظل المستوطنات عقبة رئيسية في طريق التوصل إلى حل. ويشكل قرار الحكومة الإسرائيلية بإعلان وقف اختياري لمدة ١٠ أشهر على المستوطنات الجديدة وعلى تراخيص البناء الجديدة في الضفة الغربية خطوة في الاتجاه السليم. لكن السلام لن يتحقق من دون الوقف الكامل للتعمير في المستوطنات، بما في ذلك في القدس الشرقية. إنها مستوطنات غير قانونية. وكما قال رئيس جمهوريتنا، إن المستوطنات تجعل آفاق قيام دولة فلسطينية أكثر صعوبة، وهي لا تسهم في الأمن الإسرائيلي؛ بل على العكس، إنها تزيد المخاطر.

وفي ذلك السياق، فيما يتعلق بالقدس، ينبغي تجنب كل أشكال الاستفزاز. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى الكف بصورة خاصة عن هدم المنازل وعن أوامر الإجلاء الأخرى في القدس الشرقية. ولا يمكن أن يكون هناك سلام يستثني القدس، وقدرها أن تصبح عاصمة للدولتين - على حد قول الرئيس ساركوزي في بيانه أمام الكنيست في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود بدوري أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد أوسكار فيرنانديث - تارانكو على بيانه المفيد.

إننا ندعم بالكامل الجهود الدولية الجارية لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط، كما أننا نسهم في تلك الجهود. إن المفاوضات ذات المغزى التي تتناول جميع القضايا الأساسية، وتؤدي إلى تسوية شاملة ينبغي أن تبدأ بدون تأخير. ولكننا نلاحظ بكل أسف أن بعض المسائل ما زالت تعترض الطريق. وعلينا أن نزيل العقبات المتبقية في الطريق إلى السلام وأن نركز على بناء الثقة.

وفي ذلك الصدد، أود التأكيد، أولاً، على أن النمط الحالي لهدم منازل الفلسطينيين وطردهم الأسر الفلسطينية وإلغاء حق الإقامة للفلسطينيين في القدس أمر لا يمن قبوله ويقوض الثقة بين الطرفين. وقد شهد العام الماضي رقماً قياسياً لم يسبق له مثيل لعدد المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية الذين جردوا من حقوق الإقامة. ففي عام ٢٠٠٨، بلغ عدد الفلسطينيين الذين تعرضوا لإلغاء إقامتهم ٢١ ضعف متوسط عددهم خلال الأعوام الـ ٤٠ السابقة. وهذه الأرقام المذهلة تعطينا فكرة واضحة عن نطاق الممارسات الجارية حالياً.

إن المجتمع الدولي لا يعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية. والقضايا الأساسية تتضمن مركز القدس، وينبغي أن تتم تسوية ذلك على النحو الذي يفضي إلى جعل القدس عاصمة لدولتين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وفي الوقت ذاته، فإن القدس ملتقى لديانات عديدة تؤمن بأنها مدينة مقدسة. والقدس تعكس تراثنا الثقافي المشترك وتوحدنا في قيمنا. ولذلك، من الأهمية بمكان المحافظة على التكوين الديمغرافي للقدس وطابعها ووضعها، بالإضافة إلى نسيجها

وفي هذا الصدد، فإن الدعم المالي للسلطة الفلسطينية يشكل عنصراً أساسياً وينطوي على تداعيات سياسية.

ومساءً الأمس، ترأس وزير خارجية فرنسا اجتماعاً آخر لمتابعة المؤتمر الدولي للمانحين من أجل الدولة الفلسطينية، الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبعد مؤتمر باريس، تم التعهد بتخصيص ٥,٢ بليون دولار للسلطة الفلسطينية. وتولي فرنسا أهمية خاصة للوفاء بتلك التعهدات. وكان من المشاركين في اجتماع باريس الذي عقد بالأمس السيد سلام فياض، رئيس الوزراء الفلسطيني؛ والسيدة كاثرين أشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة والأمنية؛ والسيد توني بلير، الممثل الخاص للمجموعة الرباعية؛ ووزيراً خارجية النرويج ومصر. وقد جرت في الاجتماع مناقشة مستفيضة لخطة رئيس الوزراء الفلسطيني التي ندعمها. فتلك الخطة تقع في إطار مؤتمر باريس الذي ستكون نتيجته قيام الدولة الفلسطينية.

أود أن أكرر: إن هدفنا الرئيسي هو استئناف المفاوضات. وهذا يتعلق بالإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن علينا ألا ننسى المسارات الإقليمية الأخرى لعملية السلام. وفي ذلك الصدد، نحن نعمل أيضاً على تهيئة الظروف المؤاتية للعودة إلى المحادثات بين سوريا وإسرائيل.

إن المجتمع الدولي ومجلس الأمن لهما دور هام يؤديانه في هذا المجال، نظراً لأن الحالة في الشرق الأوسط تهمنا جميعاً. وفرنسا على استعداد للقيام بقسطها من هذا الجهد، ولذلك السبب اقترح الرئيس ساركوزي عقد مؤتمر قمة للسلام، يكون من شأنه أن يدعم جهود الولايات المتحدة وأن يدعم استئناف مفاوضات السلام؛ وسيجري الإعداد له بالتشاور مع كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة.

قيودا على دخول المواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك الطعام والوقود. ومع أن إسرائيل قد أعلنت أنها ستسمح بنقل الزجاج إلى غزة، فإن استمرار منع إسرائيل وصول مواد البناء الأساسية الأخرى، قد جعل الناس في غزة غير قادرين على إعادة بناء حياتهم المحطمة. وما زال ٢٠.٠٠٠ شخص من الذين تم تشريدهم من منازلهم يعيشون في الخيام أو في مساكن بدائية.

إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، ويجب أن تتوقف هذه المعاناة التي لا مثيل لها لأهل غزة. والقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) يجب أن يتم تنفيذه. ويجب أن تبدأ إعادة بناء غزة. والتعهدات التي أعلنها المجتمع الدولي في شرم الشيخ، في آذار/مارس الماضي، يجب أن تتحول إلى إعادة إعمار فعلية. ويجب ضمان حقوق الإنسان والرفاه للفلسطينيين في غزة. وما لم يتم فتح المعابر المؤدية إلى غزة بالكامل، وما لم تتم العودة المطلقة إلى الحياة اليومية الاعتيادية في غزة، فإن بناء الثقة وتحقيق التقدم نحو السلام سيكون شاقا للغاية.

إننا نقف من جديد أمام مفترق طرق في الشرق الأوسط. فالمخاطر جسيمة. وإطار التسوية عن طريق المفاوضات قد تم إرساؤه بالفعل في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مرجعية مدريد وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وفي ذلك الإطار يجب أن نمضي قدما وأن نتغلب على حالة الجمود الحالية.

وفي هذه المرحلة الحرجة، لا يوجد أي بديل سوى التركيز على العملية السياسية، وإزالة العقبات، ونبذ العنف والدفع إلى الأمام بعزم وتصميم نحو السلام الشامل والدائم في المنطقة. وإلا، كما قال الأمين العام، فإننا نجازف بالانتكاس إلى السوء. وهذا احتمال لا يستطيع أحد منا تحمله.

الثقافي والديني. وأي عمل أحادي الجانب بشأن طابع القدس يمكن أن يسفر بسهولة عن تداعيات واسعة النطاق.

إننا نحث إسرائيل على وضع حد لكل أنماط الطرد الإجباري وهدم المنازل المفروضة على الفلسطينيين، وإلى الامتناع عن القيام بأية أعمال استفزازية في المدينة، وأن تحافظ على وضع المدينة وفقا لما تتطلبه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، إن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تثير قلقا بالغا وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي. فقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٤٤٦ (١٩٧٩)، و ٤٥٢ (١٩٧٩)، إلى جانب خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية تستلزم انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧. ومن الصعب أن نتصور كيف يمكن التوصل إلى أي اتفاق بينما يستمر نمو المستوطنات. لذلك، يجب أن تتجاوز إسرائيل عمليات الوقف الاختياري المحدودة في نطاقها وفي إطارها الزمني وأن تفي بالتزاماتها كاملة. إن جميع الأنشطة الاستيطانية بما في ذلك "النمو الطبيعي" يجب أن تتوقف بشكل كامل ودائم، ويجب تفكيك المخافر الأمامية التي أقيمت منذ عام ٢٠٠١. وبدون ذلك، لا يمكن فتح الطريق أمام السلام على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

وبعد مرور عام على العملية الإسرائيلية، فإن أكثر من ١,٤ مليون من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين ما زالوا تحت الحصار في قطاع غزة. وتتميز حياتهم اليومية في تلك البقعة الصغيرة من الأرض بمخاطر انقطاع الكهرباء، وبالنقص في المياه الجارية أو انقطاعها كليا، وبالوضع الصحي المتدهور. وحالة البطالة الواسعة النطاق، والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي تزداد تفاقمًا باستمرار بسبب تأثير الحصار المتواصل. وهذا الحصار يمنع الصادرات ويفرض

لا بل أنها تستمر في السعي إلى تغيير الوضع القانوني والمادي للجولان لا سيما عن طريق بناء وتوسيع المستوطنات فيه.

ولعل الأدهى هو ما يحصل في فلسطين ومع أهلها إذ تحاول إسرائيل إيهام العالم بأنها مستعدة للعودة إلى المفاوضات من أجل السلام من دون شروط مسبقة، محاولة حرف أنظار المجتمع الدولي، من خلال ما تسميه ”وقف الأنشطة الاستيطانية لعشرة أشهر“، عن حقيقة استمرار سياستها الاستيطانية في الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة وحولها.

ف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو يدّعي أنه مستعد لاستئناف المفاوضات ”بلا شروط“، لكنه يحدد لها نتائج مسبقة ويتمسك بما يعتبره ”مسلمات“، مما يكفي وحده لإلغاء أي معنى للتفاوض. بالنسبة إلى مستقبل المستوطنات في الضفة الغربية، فقد صرح منذ أيام في ٢٤ من الشهر الجاري، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، من مستوطنة غوش عتصيون: ”إن رسالتنا واضحة، إننا باقون هنا، إننا سنبنى هنا، وأن هذا المكان سيكون جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل إلى الأبد“.

أما بالنسبة إلى الحدود، فصرح في ٢٠ من هذا الشهر، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بأنه سيكون على إسرائيل أن تبقى على انتشار قوات أمنية لها على طول الحدود الشرقية لأية دولة فلسطينية مستقبلية. ناهيك عن تصريحاته السابقة بشأن رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، وتمسكه بالقدس عاصمة لإسرائيل وحدها، وإصراره على طلبه من الفلسطينيين والعرب الإقرار بيهودية دولة إسرائيل مع ما يعنيه ذلك من تفويض لحق اللاجئين بالعودة وتهديد لمستقبل العرب داخل هذه الدولة.

كل هذا لا يشكل في لغة نتياهو شروطاً مسبقة! أما مثاله عن الشرط المسبق المرفوض فهو الطلب الفلسطيني

السيد سلام (لبنان): اسمحو لي أولاً أن أشكر السيد فيرنانديث - تارانكو على إحاطته الشاملة.

سنة مرت على إصدار مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي دعا إلى وقف العدوان على قطاع غزة، وإسرائيل لا تزال تحكم حصارها عليه. سنة مرت على إصدار هذا المجلس القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإسرائيل تستمر في إخضاع أهل غزة للعقاب الجماعي. فهي لا تفتح الممرات، ولا تسمح بإعادة الإعمار. تقيّد حرية الحركة من غزة وإليها وتحرم أهلها من حقهم في العيش الكريم، من حقهم في العمل، من حقهم في الماء والغذاء والدواء.

والواقع أن سياسة إسرائيل لا تشكل انتهاكاً فاضحاً لأحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) فحسب، بل لمبادئ وأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، لا سيما معاهدة جنيف الرابعة ولأنظمة لاهاي.

ومثلما حولت إسرائيل غزة إلى سجن كبير، فإنها تُبقي التطلعات المشروعة نحو السلام العادل والشامل في هذه المنطقة من العالم سجينة لأطماعها غير المشروعة، وهي التطلعات التي عبر عنها العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. والأمثلة تكاد لا تحصى. ولكم عينة عن ذلك.

بينما تلتزم حكومة بلادي بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر عن مجلس الأمن بكل مدرجاته، فإن إسرائيل لا تزال تنتهك سيادة لبنان على وجه شبه يومي برا وبحرا وجوا. وهي تستمر في احتلالها للقسم الشمالي من قرية العجر وتلال كفرشوبا ومزارع شبعا اللبنانية. كما أنها ترفض استكمال تسليم خرائط الألغام والقنابل العنقودية التي زرعتها في بلادي. وكذلك، فإن إسرائيل ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧،

أحياء الشيخ جراح وسلوان والبستان، أو الحد من منح رخص البناء لهم أو تجريدهم من بطاقات إقامتهم فيها، حيث سحبت سلطات الاحتلال في عام ٢٠٠٨ وحدة بطاقات الإقامة من حوالي ٥٠٠٠ فلسطيني من سكان القدس.

وتستمر إسرائيل في تقييد حق الفلسطينيين في ممارسة عباداتهم الدينية، من تقييد دخول المصلين المسلمين المدينة لأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، إلى تقييد وصول المسيحيين إلى القدس في عيد الميلاد الأخير، وحرمانهم من فرحة الصلاة فيها. فهل يجوز أن يصير دخول المؤمنين إلى "مدينة الصلاة" رهن تصريح من سلطات الاحتلال؟ هذا ناهيكم أن استمرار الحفريات التي تجريها هذه السلطات تحت الحرم الشريف باتت تهدد بنيانه.

أقل ما يقال في هذه الارتكابات الإسرائيلية أنها تشكل تحدياً وقحاً وفاضحاً للقانون الدولي، وللقانون الإنساني الدولي، ولا سيما لشرعة منظمة الأمم المتحدة ولعشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة التي تؤكد أن القدس الشرقية المحتلة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن جميع التدابير الإسرائيلية، سواء المتعلقة بضمها أو بتغيير بنيتها ومعالمها، تدابير لاغية وباطلة وليس لها أي شرعية قانونية.

وأكثر من ذلك، فإن هذه الارتكابات في القدس تهدد إمكانية التوصل إلى حل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي. فمن دون القدس الشرقية، لا دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة الأطراف، فضلاً عن معناها التاريخي والديني والثقافي للشعب الفلسطيني وللعرب عموماً.

القدس هي "زهرة المدائن" كما يسميها ويجب أن يغنيها أهل بلادي. والقدس لا هي مصنوعة من حجارة، ولا هي مجموعة تلال فقط. القدس هي خريطة روحية، هي "درب من مروا إلى السماء". وهي رمز للحق. وما يفعله

بضرورة وقف الاستيطان وقفا شاملاً، بما فيه ما يسمى النمو الطبيعي، خلال المفاوضات وذلك في الضفة الغربية كلها، أي من دون استثناء للقدس الشرقية!؟

لماذا؟ قد تساعدنا الأرقام على فهم موقف نتيها هو. بين عام ١٩٩١، تاريخ بدء ما عرف باسم "عملية السلام" واليوم، ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، من نحو ٢٠٠ ألف مستوطن إلى ما يقارب ٥٠٠ ألف مستوطن. نعم، إن عدد المستوطنين، وتحت ستار "عملية السلام"، قد تضاعف نتيجة عدم التزام إسرائيل وقف الاستيطان!

والأخطر هو ما جرى ويجري في القدس التي يريد نتيها هو استثناءها، وذلك من أجل استمرار إسرائيل في سياستها المتبعة منذ احتلالها القدس الشرقية عام ١٩٦٧، سياسة قضم المدينة قطعة قطعة عبر مصادرة أراضيها وبناء المستوطنات فيها وتدمير منازلها والتضييق على أهاليها والعمل على إلغاء هويتها العربية. فإسرائيل تصعد الآن من سياساتها الهادفة إلى خنق القدس الشرقية، وتغيير تركيبتها الديموغرافية وطابعها التاريخي والثقافي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد سمحت الحكومة الإسرائيلية، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ببناء ٩٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة "جيلو" ثم وافقت في الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر الماضي على تشييد ٧٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة هار حوما، التي أقامتها على جبل أبو غنيم. كما أقرت بناء مستوطنة أخرى في حي شعفاط في القدس الشرقية المحتلة. ولا تتوقف المشاريع لمزيد من البناء مستقبلاً.

وبالإضافة إلى تكثيف مشاريع الاستيطان، راحت إسرائيل تصعد سياساتها في التضييق على أهل القدس الشرقية، من خلال استمرار عمليات تدمير المنازل، كما في

مستقلة تتوافر لها مقومات البقاء على أساس حدود ١٩٦٧، بمقايضات متفق عليها، والهدف الإسرائيلي المتمثل في دولة يهودية تعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها تعكس التطورات اللاحقة.

وعلى الرغم من الصعوبات والظروف السياسية المعقدة في المنطقة، نحن ملتزمون باستئناف المفاوضات وبفضية السلام الشامل في الشرق الأوسط. لقد أجرى كل من مستشار الأمن القومي جيمس جونز والمبعوث الخاص للسلام في الشرق الأوسط جورج ميتشل محادثات في المنطقة هذا الشهر. كما سافر السيناتور ميتشل إلى أوروبا لإجراء مشاورات مع اللجنة الرباعية والشركاء الأساسيين الآخرين. وقامت وفود مصرية وأردنية رفيعة المستوى بزيارات مفيدة إلى واشنطن العاصمة.

واتبعنا مع الإسرائيليين والفلسطينيين باستمرار نهجنا ذا شقين: الأول، لتشجيع الطرفين على الدخول في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن كل مسائل الوضع الدائم، والثاني، لمساعدة الفلسطينيين على بناء الاقتصاد والمؤسسات التي ستكون ضرورية عند قيام دولة فلسطينية. والهدفان يعزز كل منهما الآخر. كل منهما ضروري ولا يمكن تحقيق أيهما بدون الآخر. سيتابع المبعوث الخاص ميتشل مع الطرفين في الأيام القادمة، وسيعود إلى المنطقة في المستقبل القريب.

لقد ظلت المجموعة الرباعية تدعو منذ فترة طويلة الطرفين إلى الوفاء بالتزامتهما بموجب خريطة الطريق. إن تجميد النشاط الاستيطاني التزام إسرائيلي بموجب خريطة الطريق، وسياسة الولايات المتحدة في هذا الشأن لم تتغير. نحن لا نقبل مشروعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية. هذا، ونعقد أن الوقف الاختياري للمستوطنات الذي أعلنته

الاحتلال ليس سوى انتهاك للحق، أي انتهاك لأبعاد المدينة نفسها ولمعاني التسامح الذي تحتزن.

من هنا جاءت كلمات رئيس بلادي العماد ميشال سليمان في لقاء الحوار بين الثقافات والأديان الذي عقد في الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إذ قال إن القدس "مدينة السلام ولقاء المؤمنين بأديان التوحيد السماوية، لا تحقق دعوتها التاريخية ما لم يرفع الظلم عن أبنائها وعن شعب فلسطين، وما لم يرفع الاحتلال".

الطريق إلى ذلك معروفة، وهي ليست سوى تلك المرسومة في قرارات مجلس الأمن. والمطلوب شيء واحد، وهو أن يرتقي هذا المجلس إلى مستوى مسؤولياته فيعمل على تطبيق قراراته.

السيد وولف (الولايات المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): ما فتى النهوض بقضية السلام الشامل في الشرق الأوسط أحد أهم مساعي السياسة الخارجية للولايات المتحدة. التزامنا بهذا الهدف ثابت. ولن يتحقق هذا الهدف إلا عن طريق المفاوضات، وهي نهج نشجع بقوة المجتمع الدولي على دعمه. إن الاستئناف الفوري للمفاوضات باتجاه حل الدولتين هو الطريق الواقعي الوحيد إلى الأمام. إنه ليس في مصلحة الولايات المتحدة وحدها ولكن أيضا الإسرائيليين والفلسطينيين وكل شعوب المنطقة. وناشد كل أعضاء المجلس التأكيد على هذه الرسالة علانية ومع الطرفين.

إن الانتظار لاستئناف المحادثات لا يعود بالنفع على أحد. والوضع الراهن لا يفعل شيئا لتلبية الاحتياجات المشروعة للإسرائيليين أو الفلسطينيين. وكما قالت وزيرة الخارجية كلينتون، نعتقد أن الطرفين، عن طريق المفاوضات بنية حسنة، يستطيعان الاتفاق فيما بينهما على نتيجة تضع نهاية للصراع وتحقق الهدف الفلسطيني المتمثل في دولة

الإنسانية ومواد التعمير - بما يتماشى مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور - وبالتالي تخفيف الصعاب والمشقة التي يواجهها المدنيون في غزة.

ولم تقبل حماس بعد المبادئ التي حددها المجموعة الرباعية التي تمثل لبنان دولة مستقلة: نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق. ولم تبد أيضا اهتماما أكبر ببناء مستقبل للشعب الفلسطيني بخلاف خطابها القائم على الكراهية والعنف الذي تمارسه. ونحن أيضا قلقون حيال تدخل حماس في الجهود الدولية لإيصال المساعدة الإنسانية في غزة واستمرار تهريب الأسلحة وشن الإرهابيين هجمات صاروخية ضد إسرائيل - التي، من المهم أن نذكر، تسببت في النزاع في غزة قبل ما يزيد قليلا عن عام. وندعو إلى الإفراج فورا عن جلعاد شليط، الذي اختطفته حماس وتحتجزه منذ عام ٢٠٠٦.

إن مكونا أساسيا من مكونات الدعم الدولي للشعب الفلسطيني يقدم عن طريق وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). ونحن نشكر المفوضة العامة كارين أبو زيد على خدماتها المتفانية للأونروا على مر السنوات التسع الماضية ونرحب بتعيين فيليسيو غراندي ممثل إيطاليا في هذا المنصب. كما نرحب بتعيين مارغوت اليز ممثلة الولايات المتحدة نائبة للمفوض العام للأونروا.

إن الولايات المتحدة أكبر مانح منفرد للأونروا. وفي عام ٢٠٠٧ قدمنا أكثر من ٢٦٧ مليون دولار، بما في ذلك أكثر من ١١٦ مليون دولار للصندوق العام. وللأسف، لا يزال الصندوق يواجه عجزا شديدا ومزمنا، يقدر بـ ١٤٠ مليون دولار هذا العام. ونقدر جهود المانحين الذين قدموا دعما طارئًا ضخما، لكن ليس هناك بديل

مؤخرا الحكومة الإسرائيلية خطوة مهمة قد يكون لها أثر ذو مغزى على الأرض.

كما تبقى سياسة الولايات المتحدة بشأن القدس بدون تغيير. ينبغي حل وضع القدس وكل مسائل الوضع الدائم الأخرى عن طريق المفاوضات. نحن لا نتفق مع بعض الأعمال الإسرائيلية في القدس التي تؤثر على الفلسطينيين في مجالات مثل الإسكان، بما في ذلك استمرار أسلوب الطرد وهدم المنازل الفلسطينية. لا ينبغي أن يتخذ أي من الطرفين إجراءات قد تجهض من جانب واحد المفاوضات، أو يبدو أنها تجهضها.

تدرك الولايات المتحدة أن القدس مسألة بالغة الأهمية للإسرائيليين والفلسطينيين، ولليهود والمسلمين والمسيحيين في أنحاء العالم. ونعتقد أن الطرفين، عن طريق المفاوضات بنية حسنة، يستطيعان الاتفاق على نتيجة تحقق تطلعات الطرفين بالنسبة للقدس وتصون وضعها للناس في أرجاء العالم.

وندعو السلطة الفلسطينية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق بأن تكفل الأمن وبإصلاح مؤسساتها للحكم والإحجام عن أي أعمال تخريب. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء حضور أحد مسؤولي السلطة الفلسطينية مؤخرا مراسم إحياء ذكرى إرهابي كان مسؤولا عن هجوم أودى بأرواح مدنيين إسرائيليين كثيرين.

وسعدنا بأن نرى رسالة موجهة من الأمين العام (S/2010/39) تبلغ بأن موظفيه يواصلون العمل بشكل بناء مع حكومة إسرائيل بشأن المسائل المتعلقة بمجلس التحقيق المعني بغزة، وأن نلاحظ أن المسائل المالية قد تم حلها بشكل يقبله الأمين العام. وفي نفس الوقت، ندعو إسرائيل إلى إعادة فتح معابرها الحدودية مع غزة، في ظل رقابة مناسبة للتصدي للمخاوف الأمنية. وسيتيح هذا حركة أكبر للناس والمواد

وبخاصة في قطاعي الأمن والتنمية الاقتصادية. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار بناء المستوطنات وأعمال العنف من جانب المستوطنين في الأرض المحتلة. ونلاحظ إعلان رئيس وزراء إسرائيل نتانياهو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ عن تجميد المشاريع السكنية الجديدة في الضفة الغربية لمدة ١٠ شهور. وهذه خطوة إيجابية. غير أننا ندعو إلى التجميد التام لجميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي.

يساورنا القلق إزاء الصواريخ التي أطلقتها حماس مؤخرا على إسرائيل والضربات الجوية التي نفذتها إسرائيل ضد غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس وتفادي المزيد من التصعيد. وهذه تذكرة أخرى بالحاجة إلى الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار، على النحو المتوخى في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

نشيد بمصر والآخرين للدور الذي يواصلون القيام به في تشجيع الحوار الداخلي الفلسطيني. وندعو جميع الفلسطينيين إلى حل خلافاتهم في إطار الحوار الداخلي الفلسطيني بغية تحقيق الوحدة.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في غزة. غير أننا نرحب بفتح إسرائيل مؤخرا لمعبر كرم سالم المؤدي إلى غزة للسماح بمغادرة بعض الصادرات وبدخول البضائع الإنسانية وبعض مواد البناء. غير أننا نعتقد أن هذا لا يكفي. وندعو إلى الرفع التام للحصار عن غزة وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وتشجعنا الحالة السياسية السلمية في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الحوادث التي ما زالت تقع، والتي يحتمل أن تزيد من حدة التوترات في المنطقة. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا.

عن المساهمات السنوية المنتظمة للصندوق العام. وبالمثل، نرحب بتجديد التزام جامعة الدول العربية، التي تعهد أعضاؤها بأن يقدموا للأونروا بشكل جماعي ما لا يقل عن ٧,٨ في المائة من صندوقها العام. ومن الحتمي الوفاء بهذه التعهدات.

سمحوا لي أن أختتم بالانتقال بشكل موجز إلى الحالة في لبنان. نحن نشكر الجنرال كلوديو غراتسيانو على خدمته مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ونرحب بالجنرال ألبرتو أسارتا كوفياس، الذي يبدأ مهمته الجديدة غدا. كما نذكر المساهمة المهمة التي تقدمها كل البلدان المساهمة بقوات لهذا الجهد الحيوي. وناشد كل الأطراف تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

السيد لوكويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوسكار فرنانديث - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما.

تمر عملية السلام في الشرق الأوسط بمنعطف دقيق وحاسم. والحالة ما زالت متوترة. ولذلك، فإن من المهم للغاية أن يستأنف الطرفان المفاوضات بدون إبطاء. ونشيد بالجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني لاستئناف المفاوضات. وندعو الطرفين إلى الشروع في إجراء مفاوضات بهدف إحلال السلام الشامل بناء على رؤية دولتين ديمقراطيتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ومما يثلج صدورنا استمرار جهود السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية للوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق،

مشجعة، لكنها ينبغي أن تدفعنا إلى مضاعفة جهودنا لإقناع إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالعودة إلى مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن. وتلك هي مسؤولية مجلس الأمن.

والهدف معروف للجميع وهو واضح تماما. يجب علينا إيجاد حل شامل ونهائي للصراع في الشرق الأوسط يعيد تأكيد الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ويسمح بإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء سياسيا واقتصاديا وتعيش في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، عملا بقرارات مجلس الأمن وخريطة الطريق ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

تقع مسؤولية استئناف عملية السلام تماما وحصرها على إرادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والتزامهما. ويتحمل المجتمع الدولي، من جانبه، مهمة ومسؤولية تيسير العملية بغية كفالة إحلال سلام عادل ودائم في المنطقة. ولذلك، نقدر جهود المبعوث الخاص للولايات المتحدة ميتشيل ومثابرتة في وضع الأساس للحوار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ونؤكد مجددا أيضا على دعمنا للمجموعة الرباعية وندعوها إلى مواصلة جهودها لتهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن من المهم بشكل حاسم أن يمثل الطرفان لمبادئ خريطة الطريق التي تشكل أسس حل جميع المسائل المتعلقة في الصراع. ونشيد بجهود السلطة الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها في مجالي الأمن والتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية. وكما سمعنا من الأمين العام المساعد، فإن تلك الجهود بدأت تؤتي ثمارها. ونحيط علما أيضا بالآثار الاقتصادية والإنسانية الإيجابية للمبادرة الإسرائيلية لرفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع في الضفة الغربية بشكل جزئي. ونأمل في أن تكون هذه الإجراءات نهائية وأن تؤدي إلى التفكيك التام الذي

وختاما، فإن تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وعدم إحراز تقدم في عملية السلام يشكلان تذكرا بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقي هذه العمليات قيد نظره وأن ينحرف في دعمها بالكامل. وستواصل أوغندا، من جانبها، دعم جهود جميع الأطراف لإحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط، على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر

الأمين العام المساعد أوسكار فرنانديث - تارانكو على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما أشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانتهما.

تصادف مناقشتنا اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود. وإننا إذ نحيي ذكرى ضحايا المحرقة، نؤكد مجددا التزامنا بمواصلة منع ومكافحة معاداة السامية وجميع أشكال العنصرية وكرهية الأجنبي والتمييز أينما تحدث.

شهدت الأسابيع الأخيرة الذكرى السنوية الأولى لاتخاذ القرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، اللذين يرتبطان ارتباطا مباشرا بالحالة في الشرق الأوسط. وما زال هذان القراران في غاية الأهمية اليوم، الأول لأنه يؤكد مجددا المبادئ الأساسية للمفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والثاني لأنه يضع بارامترات لوقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية غير المقيد إلى السكان المدنيين الذين تضرروا جراء الهجوم العسكري الإسرائيلي في غزة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

واليوم، بعد مرور عام على اتخاذ القرارين وانتهاء عملية الرصاص المسكوب، نأسف لعدم الامتثال لأحكام هذين القرارين ولأن الحالة في الشرق الأوسط آخذة في التدهور مما يعرض عملية السلام بالكامل للخطر. والصورة التي رسمها الأمين العام المساعد في إحاطته الإعلامية غير

وكما قلت في البداية، يوافق هذا الشهر مرور سنة على اعتماد القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) - الذي اشترك وفدي مهمة في مفاوضاته - ووقف الأعمال القتالية من جانب واحد في قطاع غزة. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت حالة السكان المدنيين في غزة تتدهور ولم يرفع بعد الحصار الذي يعيق وصول المساعدات الإنسانية. الآن وقد بدأ فصل الشتاء، فمن الأهمية البالغة فتح المعابر من أجل تجنب وقوع كارثة إنسانية، والشروع في إعادة الإعمار.

إن حصار غزة يشجع على الاتجار غير المشروع بالمواد والوقود والغذاء ويفتح الباب أمام الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتهديد أمن المنطقة برمتها. والدليل على ذلك ما حدث من زيادة في الهجمات الصاروخية ضد السكان المدنيين الإسرائيليين، والتي أدت بدورها إلى ردود عسكرية جديدة، في حلقة مفرغة. إننا ندين أعمال العنف تلك، ولا سيما أعمال العنف التي تستهدف السكان المدنيين، ونحث مرة أخرى جميع الأطراف الفاعلة إلى احترام أحكام القانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات.

نحن نشعر بقلق بالغ إزاء دوامة العنف الجديدة التي يمكن أن تكون لها آثار مدمرة على السكان المدنيين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه لوقف ذلك في أقرب وقت ممكن. لذلك نؤكد على ضرورة إقامة آلية دولية للرصد تتأكد من الوقف الدائم لإطلاق نار وفتح المعابر الحدودية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونؤيد كل المبادرات التي تهدف إلى إقامة هذه الآلية، بما في ذلك الآلية التي اقترحها الأمين العام. ونحن ننتظر التقرير القادم من الأمين العام عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال صراع غزة.

إن السلام لا يتطلب استئناف الحوار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فحسب، وإنما الاستمرار في بذل الجهود

لا رجعة فيه لجميع نقاط التفتيش، وهو أمر ضروري لإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء.

إننا مقتنعون بأن تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني والسيطرة الفعالة للسلطة الفلسطينية على الأمن في الضفة الغربية في غاية الأهمية لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن ذلك لن يكون ممكناً إذا استمر نشاط الاستيطان الإسرائيلي. ولذلك فإننا ندعو مجدداً إسرائيل إلى وقف تلك الممارسة في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، وإلى الامتناع عن اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تعرض على العنف في القدس الشرقية والتي تقوض الأمل في أي حل عن طريق التفاوض. إن هدم المنازل وعمليات الإخلاء وتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، هي انتهاك للقانون الدولي وتمثل عقبة خطيرة أمام عملية السلام.

نحيط علماً بمبادرة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى الوقف الجزئي لبناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية من أجل تشجيع استئناف محادثات السلام. إن تلك المبادرة جديدة ولا يمكن تجاهلها. ومع ذلك، فالوقف لا يشمل القدس الشرقية أو المباني العامة أو أعمال البناء الجارية بالفعل، وذلك يتعارض مع مبادئ خريطة الطريق.

في السياق الحالي، نرى أنه من المهم جداً أن تمتنع إسرائيل والسلطة الفلسطينية عن أي نوع من الإجراءات أو التصريحات التي يمكن أن تزيل الثقة اللازمة لاستئناف عملية المفاوضات على أساس الالتزامات والاتفاقات التي سبق وأبرمها الطرفان. إن التوصل إلى حل نهائي للصراع يتطلب أيضاً تجسيد المصالحة بين الفصائل الفلسطينية التي تم التوصل إليها بمساعدة من مصر. ونحن نأسف لعدم إحراز تقدم في تلك المسألة، وندعو جميع الأطراف إلى عدم التخلي عن الحوار، بل استثمار رأس المال السياسي اللازم للتوصل إلى الاتفاقات الضرورية.

أشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على ملاحظتهما.

لقد مرت أكثر من سنة على انتهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة وما زالت الحالة الإنسانية تشكل مصدر قلق بالغ لنا جميعا. فالحصول على السلع والخدمات الأساسية غير كاف أبدا. وما زال عدم توفر مواد البناء يحول دون إعادة الإعمار التي تمس الحاجة إليها، على الرغم من السماح مؤخرا بدخول بعض الزجاج إلى غزة. ولذلك ما زال الفلسطينيون مجبرين على العيش في ظروف هي ببساطة لا تطاق. يجب أن يوضع حد لذلك دون مزيد من التأخير.

لقد مرت أكثر من سنة على اتخاذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والحصار لم يرفع بعد. إن المخاوف الأمنية الإسرائيلية يمكن، بل يجب التخلص منها عند رفع الحصار عن غزة. في الواقع، لقد طرح هنا الرأي القائل إن الأمن الإسرائيلي سيحقق مكاسب من رفع الحصار، ونحن نعتقد ذلك يقينا.

إن المسألة الأخرى المتعلقة بالحرب في غزة التي لم تحل بعد هي المسألة. ما زالت هناك حاجة لإجراء تحقيقات مستقلة وموثوق بها، وفقا للممارسات والمعايير الدولية، في النتائج المقلقة الواردة في تقرير غولدستون (A/HRC/12/48). ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن نتائج التحقيقات، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة. ونحيط علما بالدفعات التي قدمتها إسرائيل للتعويض عن الخسائر التي تكبدتها الأمم المتحدة خلال صراع غزة. إنه لمن المقلق والمؤسف أن تقع حوادث خطيرة من هذا النوع ويجب ألا تقع مرة أخرى.

وبعد مرور أكثر من عام على انتهاء العمليات العسكرية في غزة، لا نجد أن الحالة الإنسانية متدهورة

الرامية إلى تحقيق السلام في المنطقة أيضا. ونرحب بتشكيل حكومة جديدة في لبنان وبالالتزام الذي تعهد به الرئيس سليمان ورئيس الوزراء الحريري وحكومته بمواصلة تعزيز عملية المصالحة الوطنية والامتنال لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن مشاركة لبنان بوصفه عضوا منتخبا في المجلس تؤكد مجددا هذا الالتزام.

ولذلك السبب فإننا ندعو لبنان وإسرائيل وجميع الجهات الفاعلة المعنية إلى تنفيذ أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وخاصة مع الأخذ في الاعتبار الأحداث الأخيرة التي لا بد من التحقيق فيها. ونحن مقتنعون بأن ذلك من شأنه أن يعزز السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للبنان.

نرحب أيضا بالتقدم الحرز في عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسوريا بوصفه خطوة إيجابية تعود بالفائدة على المنطقة. ونعرب عن أملنا في أن تشترك إسرائيل وسوريا مرة أخرى في عملية المحادثات غير المباشرة، مما سيجعل من الممكن البدء في حل المسائل العالقة وتعزيز الثقة والأمن لكلا الدولتين.

وختاما ستستمر المكسيك من خلال اشتراكها في مجلس الأمن وكذلك في المحافل المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى، في تشجيع جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

سيدي الرئيس، أود أن أهنيكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. نحن نقدر كثيرا اشتراك عدد أكبر من الأعضاء في النظر في هذه المسألة الهامة. وأود أن أشكر الأمين العام المساعد أوسكار فرنانديث - تارانكو على إحاطته الإعلامية. أود أيضا أن

الرئيس لولا في برازيليا. وبعد ذلك ببضعة أيام، قام الرئيس محمود عباس أيضا بزيارة إلى البرازيل. ومن المقرر أن يزور الرئيس لولا إسرائيل والأردن وفلسطين في آذار/مارس بغية متابعة المناقشات الثنائية بشأن عدد من المسائل.

وكما نعلم جميعا، لن يكون هناك أي سلام في الشرق الأوسط بدون إنشاء دولة فلسطينية، استنادا إلى المعايير المعروفة جيدا. وإنشائها من مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة والمجتمع الدولي برمته. ويجب علينا جميعا أن نساعد الطرفين على ترجمة هذه المصالح المشتركة إلى عملية تفاوضية مستدامة وبدون مزيد من الإبطاء، بغية التوصل إلى اتفاق للسلام في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بتشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان في أواخر العام الماضي. وقد كانت تلك خطوة حيوية صوب تدعيم دولة مستقرة وشاملة وديمقراطية في ذلك البلد، وتطورا إيجابيا للغاية من أجل إحلال السلام في المنطقة.

السيد ماير - هارتينغ (النمسا) (تكلم

بالإنكليزية): تود النمسا أن تشكر الأمين العام المساعد فيرنانديث - تارانكو على ما وافانا به من معلومات مستكملة بشأن آخر المستجدات في الشرق الأوسط. كما نشكر المثلة الدائمة لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على حضورهما وإسهامهما في مناقشتنا. وتؤيد النمسا البيان الذي سيدي به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة باسم الاتحاد الأوروبي.

ويساور النمسا بالغ القلق حيال المأزق الذي آلت إليه عملية السلام على الرغم من الجهود الجارية، لا سيما جهود إدارة الولايات المتحدة، لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. ونحث الطرفين على تجاوز المأزق الحالي، الذي يخدم مصالح المتطرفين العنيفين بدلا من القادة الذين يؤيدون السبل السلمية والديمقراطية لتحقيق التطلعات المشروعة

فحسب، وإنما عملية السلام مصابة بالشلل منذ وقت طويل جدا مما يهدد بحدوث مزيد من التدهور في المشهد السياسي أيضا. لقد طال كثيرا انتظار قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تملك مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

ويكمن التحدي الذي نواجهه اليوم في إيجاد سبيل للمضي قدما الذي سيمكن الطرفين من استئناف مفاوضات جدية وموجهة نحو تحقيق النتائج في أقرب وقت ممكن. ويدرك وفد بلدي أن جهودا مكثفة جارية على قدم وساق لتهيئة الظروف المواتية لاستئناف العملية. ومن واجب الطرفين تفادي اتخاذ أي إجراء قد يعرض هذه الجهود للخطر. وغير مجددة على نحو خاص محاولات إسرائيل فرض الأمر الواقع بصورة مصطنعة في الميدان وتغيير الجوانب الديمغرافية للضفة الغربية والقدس الشرقية. ومن غير المقبول إلغاء حقوق الفلسطينيين في الإقامة وعمليات الطرد وهدم المنازل. وأنشطة الاستيطان، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، غير قانونية ويجب أن تتوقف.

وينبغي للفلسطينيين أيضا أن يسهموا بقسطهم أيضا. فلا بد لهم من تجاوز انقساماتهم وضبط المتطرفين وتعزيز الحكم الديمقراطي. واستنادا إلى التجارب السابقة، يعتقد وفد بلدي أن المفاوضات المقبلة ينبغي أن تسمح بالمشاركة الضرورية من لدن المجتمع الدولي. ويجب علينا جميعا أن نظل مشاركين وأن نوفر الدعم الدبلوماسي المطلوب لعقد مؤتمر دولي شامل بشأن الشرق الأوسط، عندما تكون الظروف مناسبة.

وقد يكون من المحدي مواصلة إشراك الأطراف الفاعلة المعنية من خارج المنطقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، خلال أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء إسرائيل إلى البرازيل طيلة ٤٠ سنة، عقد الرئيس شمعون بيريز اجتماعا مع

الفرص والعدالة والأمن لمواطنيها، وتلبي الاحتياجات الأمنية المشروعة لجيرانهم الإسرائيليين. وستستمر النمسا، على الصعيد الثنائي وفي إطار الجهود العامة للاتحاد الأوروبي، في المساعدة على بناء قدرات الدولة الفلسطينية. ويكتسي النشاط الاقتصادي العادي أهمية أساسية لتمويل هذه الجهود. ونرحب بنا اتخذته إسرائيل من جهود للتخفيف من بعض بها القيود، إذ أن تلك الجهود أسهمت في النمو الاقتصادي. ونتطلع إلى أن تعزز إسرائيل على نحو حاسم إزالة العوائق أمام التنقل والعبور في الضفة الغربية. فكل عمل يتم إيجاده من خلال تحسين حرية التنقل يسهم في استدامة السلم والأمن للجميع.

وبعد مضي عام على إنهاء العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في غزة، من المزعج للغاية ملاحظة أننا لا نزال بانتظار التنفيذ التام للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونظرا لأن مستويات توفير السلع الأساسية لا تزال دون الاحتياجات، تحت النمسا مرة أخرى على الفتح الفوري والمستدام وغير المشروط للمعابر للسماح بتدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من غزة وإليها.

ونقر بحق المواطنين الإسرائيليين في العيش بدون خوف من الهجمات العشوائية التي يتم شنها من غزة. وبطبيعة الحال، نقر أيضا بحق حكومة إسرائيل في حماية سكانها من هذه الهجمات العنيفة. وفي الوقت ذاته، نعتقد، على غرار الآخرين، بأن ما ظل يشكل حصارا فعليا ليس هو الأداة المناسبة لتحقيق هذا الهدف، ولا يمكن تبريره بالنظر إلى الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي الإنساني، وبأنه يؤدي إلى عواقب إنسانية غير مقبولة.

ونود أن نشدد على استمرار الحاجة إلى إجراء تحقيقات شاملة وذات مصداقية بشأن جميع مزاعم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق

لشعبهم. ويمثل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وقابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل، تحقيقا لهذه التطلعات الفلسطينية، وإسهاما أساسيا في الاستقرار والسلام في المنطقة على نطاق أوسع، وأفضل ضمانة طويلة الأجل لأمن إسرائيل.

ويجب أن تستأنف المفاوضات لتحقيق حل الدولتين هذا على وجه الاستعجال. ويجب مواصلة هذه المفاوضات في إطار جدول زمني متفق عليه، واحترام الاتفاقات والتعهدات السابقة، ومعالجة جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، بما في ذلك الحدود والأمن، والمستوطنات، والقدس، واللاجئون، والمياه. ويتطلب إحلال سلام حقيقي من الطرفين أن يجدا سبيلا، من خلال المفاوضات، لكفالة وضع القدس باعتبارها عاصمة لدولتين في المستقبل. ولاستعادة ثقة الفلسطينيين بعملية المفاوضات، ينبغي أن يشهدوا إنهاء الأنشطة غير القانونية التي تضع العراقل أمام قابلية دولتهم المستقبلية للبقاء، مثل بناء المستوطنات وحاجز الفصل على الأرض المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهدم المنازل وعمليات الطرد.

وقد أخطنا علما بقرار إسرائيل المتعلق بتجميد جزئي ومؤقت للمستوطنات. ويمكن اعتبار هذا الأمر خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. غير أن استمرار بناء المستوطنات، وإدراج المستوطنات في برنامج المجال الوطني ذي الأولوية، والموافقة مؤخرا على بناء نحو ٧٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية، تضع موضع الشك استعداد إسرائيل عموما لإنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية فورا في القدس الشرقية وسائر الضفة الغربية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك جميع المخافر الأمامية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

ونشجع بشدة جهود السلطة الفلسطينية لبناء الهياكل الأساسية والمؤسسات للدولة المستقبلية التي ستوفر

الذي يمكن تسميته في هذه المرحلة بحالة الهدوء الهش، إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع العربي - الإسرائيلي، الذي يقتضي كذلك اتخاذ خطوات حاسمة صوب تحقيق تسوية بين إسرائيل وسورية وإسرائيل ولبنان.

والنمسا، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، على استعداد لدعم تحقيق نتائج ملموسة ومبكرة على طريق السلام الشامل.

السيد أو كودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد، فرنانديث - تارانكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

نأسف شديد الأسف لأننا ما زلنا نتوقع، بعد، أن نشهد استئناف المفاوضات بين إسرائيل والأطراف العربية، بما في ذلك الفلسطينيين، رغم الجهود الدولية المبذولة، ولا سيما جهود الولايات المتحدة، لاستئناف المفاوضات. ويبدو أنه لم يجرز سوى تقدم طفيف بشأن مسائل عديدة تتعلق بعملية السلام. ونشعر بالقلق إزاء أنه كلما طال موعد استئناف المفاوضات، ازدادت الحالة خطورة.

وتود اليابان أن تشدد على أننا يجب ألا نشعر بخيبة أمل حيال الجهود المبذولة لإحياء عملية السلام ولتشجيع الأطراف على تحقيق سلام شامل وعادل ودائم عن طريق المفاوضات. ونعتقد أن شعوب المنطقة عانت فعلا بما فيه الكفاية. ولا بد أن نسعى لاستئناف المفاوضات، لأنه لا يوجد سبيل لتحقيق السلام إلا من خلال المفاوضات الصادقة بين الأطراف.

ونؤكد مجددا مناشدتنا لكلا الطرفين أن ينفذا واجباتهما والتزامتهما بموجب خارطة الطريق. وفي ذلك الصدد، نعتبر قرار حكومة إسرائيل بتعليق بناء مستوطنات

الإنسان فيما يتعلق بالصراع في غزة. ويجب أن تتم مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات وتعويض ضحاياها بصورة فعالة. ونتوقع من جميع الأطراف أن تتعاون مع الأمين بينما يعد تقريره للجمعية العامة بشأن الجهود المتعلقة بالتحقيق.

وفيما يتعلق بالمسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في إرث الصراع في غزة، نلاحظ مع شعور الارتياح أن إسرائيل وافقت مؤخرا على تسديد مبلغ ١٠,٥ مليون دولار إلى الأمم المتحدة بشأن الخسائر التي تكبدتها المنظمة خلال الحوادث التي حقق فيها مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة. ونقدر المشاركة البناءة لإسرائيل في هذه العملية ونأمل أن تنظر أيضا في اتخاذ مثل هذه الخطوات في قضايا مماثلة. غير أن تقديم هذه الوسائل المالية في حد ذاته، كما أشارت الأمم المتحدة على نحو صائب، لن يصلح الأضرار التي لحقت بالمباني والمرافق. وبالتالي، نشاطر الأمم المتحدة دعوتها إلى السماح بالوصول بسرعة وبدون قيود إلى غزة، الذي لا بد منه لتيسير إعادة الإعمار الفعال.

وبالنظر إلى التوترات التي وقعت مؤخرا بين لبنان وإسرائيل، نشاهد النمسا مجددا جميع الأطراف أن تمثل تماما للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وندعو إسرائيل إلى وقف انتهاكات المجال الجوي اللبناني ونحث الأطراف على تفادي أي خطاب أو أعمال قد تعرض للخطر الوقف الحالي للأعمال القتالية. وبالنظر إلى اكتشاف متفجرات من لدن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالقرب من الخيام، نود أيضا أن نشدد على أهمية الجهود الرامية إلى كفالة إبقاء المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني خالية من الأفراد المسلحين غير المأذون لهم، ومن أي أصول وأسلحة غير مأذون بها.

وفي الختام، نود أن نؤكد على المسؤولية المشتركة لجميع الأطراف، فضلا عن كل الشركاء في المنطقة، وفي المجتمع الدولي، عن تحويل الوضع الراهن غير المستدام،

وتؤيد اليابان بقوة الجهود الدولية، ولا سيما جهود الولايات المتحدة، لإحياء عملية السلام. وسوف ترحب اليابان بأي عمل من الدول الأعضاء يساعد على تهيئة بيئة تفضي إلى إحياء عملية السلام. واليابان، من جانبها، ستواصل العمل مع كلا الطرفين وتشجيعهما على اتخاذ خطوات سياسية صعبة ولكنها ضرورية في سبيل استئناف عملية السلام. وستواصل اليابان أيضا توفير المساعدة للشعب الفلسطيني بغية تحسين الحالة الإنسانية وإعانة السلطة الفلسطينية في جهودها لبناء المؤسسات والاقتصاد الضروري الذي تتوفر له مقومات البقاء لدولة مستقلة في المستقبل.

السيد فوكاسينو فيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو، على استكماله للمعلومات بشأن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. ونشكر أيضا الممثلة الدائمة لإسرائيل، السيدة غابرييلا شاليف، والمراقب الدائم عن فلسطين، السيد رياض منصور، على حضورهما وإسهامهما في مناقشتنا.

يجتمع مجلس الأمن في وقت برزت أخطار جديدة في الشرق الأوسط. وبوسع هذه الأخطار أن تجازف بجهود مختلف الأطراف المركزة على تعزيز عمليات السلام في المنطقة. ومع ذلك، ومثلما قيل عدة مرات من قبل، لئن كانت عملية المفاوضات هامة، إلا أن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط مطلوب بالبحاح.

لذلك، تناشد البوسنة والهرسك في البداية استئناف المفاوضات على نحو عاجل بغية أن تفضي، خلال إطار زمني متفق عليه، إلى حل قائم على دولتين، حيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة الأطراف جنبا إلى جنب بسلام وأمن.

جديدة لمدة ١٠ أشهر خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، تؤكد اليابان من جديد مناشدتها الحكومة الإسرائيلية بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، شاملة النمو الطبيعي، في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ومركز القدس هو أحد المسائل الأساسية لمفاوضات المركز النهائي، وناشد إسرائيل أن تمتنع عن أية أعمال تؤدي إلى الحكم مسبقا على نتيجة هذه المفاوضات.

ونشجع السلطة الفلسطينية على مواصلة بذل جهودها لتحسين الحالة الأمنية، الأمر الذي يسهم في تنفيذ التزامها بإلغاء العنف والإرهاب. ونؤيد كذلك بقوة خطة العامين للسلطة الفلسطينية الرامية إلى بناء المؤسسات التي تدعم دولة فلسطينية في المستقبل. وذاك الجهد ضروري إذا أريد للدولة الفلسطينية أن تتوفر لها مقومات البقاء.

وبالنسبة إلى غزة، ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في جميع جوانبه. فبعد عام على إنهاء عملية الرصاص المصبوب، من غير المقبول للحصار الذي سبب حالة إنسانية خطيرة في غزة أن يظل قائما. وناشد إسرائيل تحسين حركة تنقل السلع والناس، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونخطط علما برسالة الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن متابعة مجلس التحقيق للأحداث التي وقعت في غزة (S/2009/250). ونتوقع من استمرار الحوار أن يحسن التعاون على الأرض بين الأمم المتحدة وحكومة إسرائيل. ونشعر أيضا بالقلق إزاء الصواريخ التي ما زالت تطلق على جنوب إسرائيل، وناشد جميع المسؤولين عنها أن يوقفوا فوراً هذه الأعمال، التي يمكن أن تسبب حالة أشد خطراً بكثير.

إن وحدة الفلسطينيين تحت قيادة الرئيس عباس هامة لتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حل تفاوضي بصوت واحد، ونؤكد مجددا دعمنا للجهود المصري صوب تحقيق المصالحة الفلسطينية.

إليها سابقا، فضلا عن مبادرة السلام العربية. وفي ذلك السياق، نود أيضا أن نشيد بجهود المجموعة الرباعية، وجهود الوساطة التي تقوم بها مصر والجامعة العربية، وكذلك عوامل دولية أخرى تسعى للإسهام في عملية السلام.

وترى البوسنة والهرسك أن السياق الإقليمي يتصف بأهمية كبرى. فالسلام الشامل في الشرق الأوسط يجب أن يتضمن تسوية بين إسرائيل وسورية وإسرائيل ولبنان.

والتقدم السياسي المحرز في لبنان منذ تشكيل الحكومة الجديدة في أواخر العام الماضي يستحق الإشادة. وترحب البوسنة والهرسك بالجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية.

أما بخصوص المسار السوري، فإننا نرحب بالاستعداد الذي أبدته إسرائيل وسورية للمضي قدما بعملية السلام. وكجزء من التزامنا القوي بالسلام والاستقرار الإقليميين الشاملين، نؤيد تأييدا تاما جميع الجهود الهادفة إلى تنشيط المحادثات بين البلدين.

وفي الختام، تؤكد البوسنة والهرسك مجددا على الحاجة الملحة إلى أن يستأنف الإسرائيليون والفلسطينيون مفاوضات السلام. فهذه المفاوضات في غاية الأهمية للتقدم نحو السلام الشامل في الشرق الأوسط.

السيد إيسوزي - نغوندي (غابون) (تكلم

بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفضلا عن ذلك، أود أن أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو، على إحاطته الإعلامية الواضحة والمعلومات المهمة التي قدمها لمجلس الأمن. كما أشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانتهما.

وفي أعقاب الذكرى السنوية الأولى للعمليات العسكرية في قطاع غزة، اسمحوا لي بأن أؤكد على شواغلنا الخطيرة إزاء الظروف المعيشية في تلك المنطقة. ومن المخيب للآمال أنه رغم دعوات المجتمع الدولي، لم يحرز تقدم في غزة إبان العام الماضي.

إن البوسنة والهرسك تحث على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للتخفيف من القيود المفروضة على الحركة في غزة. وندعو إلى فتح المعابر بصورة دائمة وبلا شروط أمام المساعدة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص إلى غزة ومنها. ونؤمن بضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور. وتندد البوسنة والهرسك تنديدا شديدا بجميع الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وتؤكد على وجوب توفير الحماية للمدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتشعر البوسنة والهرسك بقلق عميق إزاء القرار المتعلق بالأنشطة الاستيطانية الجديدة لإسرائيل في القدس الشرقية المحتلة. فالمستوطنات التي تقوم على أرض محتلة تكون غير قانونية بموجب القانون الدولي. وهدم المنازل وعمليات الطرد في القدس الشرقية يمثلان عقبة كأداء أمام عملية السلام. لذلك، نشارك في الدعوات العديدة من المجتمع الدولي إلى إسرائيل لوقف أنشطتها الاستيطانية على الفور. ونؤيد تأييدا كاملا أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى نزع فتيل التوترات، وناشد جميع الجهات ممارسة ضبط النفس.

وتعتبر البوسنة والهرسك أن كفالة سلام واستقرار دائمين في الشرق الأوسط ليست ممكنة إلا عن طريق الجهود الدبلوماسية والالتزام الكامل بعملية السلام. ونحث بالتالي الإسرائيليين والفلسطينيين معا على البدء فورا ومن دون شروط بتنفيذ التزامهم المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، والاتفاقات التي توصلت الأطراف

داخل حدود آمنة معترف بها دولياً، وفقاً لخارطة الطريق المعتمدة في عام ٢٠٠٣ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولإحياء هذا المنظور، يدعو بلدي المجموعة الرباعية إلى تكثيف جهودها كي تؤدي إلى استئناف الحوار بحسن نية بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين. وندعم بقوة المبادرة التي تقدمت بها فرنسا والتي ترمي إلى تحقيق ذلك الهدف وتعزيز السلام في المنطقة. وندعم أيضاً جهود الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الموجهة نحو الطرفين، من أجل التوصل إلى تسوية للصراع عن طريق المفاوضات.

إن إنشاء دولة فلسطينية خطوة لا مفر منها لنجاح عملية السلام. ولتحقيق ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد المعونة المقدمة للسلطة الفلسطينية لمساعدتها على تنفيذ برنامج بناء المؤسسات للدولة في المستقبل. ونحث الأمم المتحدة على مواصلة العمل من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وتستند في جهودها إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، وكذلك الاتفاقات القائمة وعدد من مبادرات السلام.

ويشيد بلدي أيضاً بالمساعي الحميدة لمصر وجميع البلدان الأخرى المشاركة في مبادرة السلام العربية التي تهدف للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع و سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ولأن ثمة ارتباط وثيق بين مستقبل إسرائيل وفلسطين، فإن الحوار الصريح والمستمر والمباشر بين الطرفين هو الطريق الوحيد الذي سيمكن من التوصل إلى حلول دائمة للصراع.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد فرنانديث - تارانكو على

وكما تدركون، سيدي، فإن الأزمات العديدة في الشرق الأوسط، وبالتحديد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، قد استقطبت لسنوات اهتمام المجتمع الدولي. ولأسباب عديدة، أصبح هذا الجزء من العالم منطقة استراتيجية، ولذا يبدو إلى حد كبير أنه يقرر مستقبل الأمن العالمي. ومن سوء الطالع أن نلاحظ أنه رغم الجهود الكثيرة التي بذلت لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ما زالت جميع أنواع الإحباط والإذلال تواصل تقويض فعالية أي احتمال للسلام والتنمية.

ولا يستثنى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من هذا التقييم المحزن. ففي الواقع، وصلت المفاوضات بشأن عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية مرة أخرى إلى طريق مسدود. وبعد أكثر من سنتين على المؤتمر الدولي لإعلان التبرعات المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لا تزال الحالة الإنسانية في قطاع غزة مقلقة للغاية، لا سيما بسبب الحصار المفروض على غزة. وفي قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، المتخذ في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، يدعو المجلس إلى رفع ذلك الإجراء للسماح للمعونة الإنسانية والبضائع التجارية بدخول غزة دون أية عراقيل والسماح للأشخاص بالتنقل بحرية.

وعلىنا أيضاً أن نستجيب للشواغل الأمنية الإسرائيلية المشروعة باتخاذ تدابير صارمة لمنع دخول الأسلحة غير المشروعة إلى غزة ووقف إطلاق الصواريخ ضد المدنيين الإسرائيليين.

إن غابون تتطلع إلى استئناف المفاوضات الفلسطينية

- الإسرائيلية على وجه السرعة من أجل التوصل إلى سلام حقيقي ودائم يقوم على احترام المبادئ التي اتفق عليها الطرفين وتطبيق أحكام القانون الدولي. وبعبارة أخرى، نؤيد رؤية دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل

وشاملة ودائمة للصراع بين إسرائيل وفلسطين. ونؤكد مجددا تأييدنا للحل القائم على وجود دولتين، حيث تعيش كل من إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها مع احترام حدود عام ١٩٦٧ المتفق عليها. ونحن ندرك أن إحراز تقدم يحتاج إلى تحقيق النقاط المرجعية الأساسية التي تشمل محادثات السلام والمستوطنات والحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة ومسألة الوصول إلى غزة والحركة.

لقد اتضح في أعقاب عملية الرصاص المصبوب انعدام الإرادة السياسية لدى الطرفين للاجتماع من أجل المفاوضات بشكل واضح. يجب أن يستبدل اليأس الآن بالتفاوض والمشاركة الفعالة وذات المصادقية. ولذلك، ننضم إلى الوفود الأخرى في الدعوة إلى استئناف محادثات السلام على وجه السرعة كوسيلة لبناء الثقة بين الطرفين. فالحاجة إلى المضي قدما بالعملية السياسية لتعزيز المكاسب التي أحرزتها الجهود السابقة المحرزة لم تكن أبدا على هذا القدر من الأهمية.

وكما أكد المتكلمون الذين سبقوني هذا الصباح، من الضروري تجميد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية لاستئناف الحوار ولعملية السلام برمتها. ولذلك نؤكد مجددا دعوتنا إلى أن تتخذ إسرائيل كل التدابير الممكنة لإيقاف التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك النمو الطبيعي.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية المزرية في الأراضي المحتلة، نشجع إسرائيل على إزالة العقبات أمام إمكانية العبور وعلى تيسير تنقل الناس ونقل البضائع إلى غزة، وفقا لاتفاق التنقل والعبور. يعتمد سكان الأرض المحتلة، وخصوصا النساء والأطفال، على المساعدة بوصفها مصدر رزقهم، بينما ينبغي أن يقوموا بأنشطة اقتصادية مجزية. يجب اتخاذ خطوات فورية لتخفيف المعاناة. ونحث إسرائيل على

إحاطته الإعلامية المستتيرة والشاملة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما المفيدتين للغاية.

مما يدعو إلى بالغ القلق، أنه بالرغم من سنوات من مشاركة المجتمع الدولي وجهوده من أجل التوصل إلى حل دائم وشامل للأزمة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ما زالت المشكلة مستعصية على الحل. واليوم، لم تصل عملية السلام إلى طريق مسدود فحسب، بل تزداد التوترات في القدس الشرقية وتتوارد الأخبار عن أعمال عنف في غزة. ووضع انعدام اليقين السياسي في فلسطين والأزمة الإنسانية في غزة، وتهريب الأسلحة إلى القدس، والأهم من ذلك الأنشطة الاستيطانية المزيد من العوائق أمام احتمالات استئناف محادثات السلام.

وإزاء هذه التحديات العويصة، نرحب بالتطورات الإيجابية التي عددها الأمين العام المساعد في بيانه. ونلاحظ بصورة خاصة أن الحكومة الإسرائيلية قد دفعت ١٠,٥ مليون دولار للأمم المتحدة بخصوص الخسائر التي تكبدتها الأمم المتحدة في العامين الماضيين خلال عملية الرصاص المصبوب.

ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة من خلال مبعوثها الخاص السناتور، جورج ميتشل، لاستئناف محادثات سلام موضوعية في المنطقة. ومن نفس المنطلق، نقدر المبادرات الأخرى، بما فيها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والمحادثات بين الفلسطينيين التي يرعاها الرئيس المصري حسني مبارك ومبادرة السلام العربية. وفي الواقع، يتيح قرار رئيس الوزراء نيتياهو تجميد الأنشطة الاستيطانية لمدة عشرة أشهر فرصة يجب علينا أن ننتهزها.

وما زالت نيجيريا ملتزمة بقوة بعملية السلام في الشرق الأوسط، خاصة التطلع للتوصل إلى تسوية عادلة

إن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تزال تشكل تهديدا خطيرا. وينبغي للأطراف المعنية أن تنفذ بجد قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وأن تنبذ العنف ضد المدنيين. ونحث إسرائيل على فتح جميع المعابر الحدودية إلى غزة وعلى كفالة تحقيق المنطقة لإعادة الإعمار في أقرب وقت ممكن وعودة شعبها إلى الحياة الطبيعية.

والمصالحة الداخلية في فلسطين ذات أهمية بالغة. ونأمل في أن تراعي جميع الفصائل في فلسطين المصالح الطويلة الأجل للأمة وأن تسعى معا لإنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط. ونؤيد الجهود التي تبذلها مصر في هذا الصدد.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للضغط من أجل بناء جميع الأطراف للزخم اللازم للمفاوضات. ونأمل في أن تؤدي الجماعة الرباعية دورا أكبر في تيسير المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. ونأمل أيضا في أن يسهم مجلس الأمن إسهاما ذا مغزى أكبر في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وتؤيد الصين تحقيق هدف إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في ظل السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق. وستواصل الصين تقديم إسهاماتها البناءة، مع سائر المجتمع الدولي، لتحقيق حل الدولتين وإحلال السلام الشامل والعدل والدائم وتحقيق التنمية في الشرق الأوسط.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): دعوني أبدأ، السيد الرئيس، بشكركم على دعوتكم الاتحاد الأوروبي، بصفته عضوا في الجماعة الرباعية، إلى المشاركة في هذه

السماح باستئناف المشاريع المتوقفة للأمم المتحدة وغيرها من المشاريع التي تموّلها الجهات المانحة في المنطقة.

ولم يجر على نحو وافي أيضا تناول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الجانبين خلال عملية الرصاص المصبوب. ولذلك ندعو الجانبين إلى إجراء تحقيقات محلية ذات مصداقية في الادعاءات الكثيرة المبلغ عنها.

وندعو فلسطين أيضا إلى مواصلة جهودها التي لا تكل لإنشاء بنية دولة مؤدية لوظيفتها وإلى تعزيز قدراتها الأمنية بغية التصدي لتهريب الأسلحة المتواصل والتهديدات الأخرى لإسرائيل. نعتقد بأن إجراء حوار مكثف بين الفلسطينيين من شأنه أن يؤدي إلى السلام والأمن المحليين.

وإذ يحيي العالم اليوم الدولي لذكرى ضحايا محرقة اليهود نود أن نردد المثل التي تنادي الأمم المتحدة بها وأن ندعو إلى بذل جهد متضافر لإحياء روح الوجود الجماعي، كما هو مكرس في الميثاق، بغية إنقاذ شعوب الشرق الأوسط - وفي الواقع العالم برتمته - من ويلات الحرب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي

ممثل الصين.

ينتابنا القلق العميق من المأزق التي تواجهه عملية السلام في الشرق الأوسط والآفاق القائمة لاستئناف محادثات السلام. ونأمل في أن تقوي الأطراف المعنية إيمانها بمحادثات السلام، وأن تتغلب على الصعوبات وأن توقف حالات الانقطاع وأن توجد ظروفًا مواتية لاستئناف محادثات السلام مبكرا. وينبغي لإسرائيل أن تجمد كل النشاط الاستيطاني وأن تكف عن بناء جدار الفصل. وينبغي لإسرائيل أيضا أن تمتنع عن القيام بأعمال لا تسهم في استئناف محادثات السلام بشأن مسألة القدس الشرقية.

منسقة تنسيقا قويا فيما بين الجهات الشريكة في الجماعة الرباعية.

والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام بقدر كبير في ترتيبات ما بعد انتهاء الصراع التي ترمي إلى كفالة استدامة اتفاقات السلام. إننا نناشد الآخرين الانضمام إلى هذه المهمة الهامة. وفي هذه الأثناء يواصل الاتحاد الأوروبي عمله بوصفه مسهما رئيسيا في بناء الدولة الفلسطينية، ما يتمشى مع خطة الحكومة للسلطة الفلسطينية. وتسهم في ذلك بعثاتنا الميدانية وعملا ضمن الجماعة الرباعية. وفي هذا السياق أود أن أؤكد على الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للجماعة الأوروبية توني بلير من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية والحكم المؤسسي للدولة الفلسطينية المقبلة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بخطوات إسرائيل بتخفيف القيود على التنقل في الضفة الغربية، بما أسهم في النمو الاقتصادي. ويجب أن تتبع ذلك تحسينات إضافية ومستمرة في التنقل والعبور. لا تزال هناك كثير من نقاط التفتيش والحواجز على الطرق في مكائهما. ويجب على السلطة الفلسطينية، من جانبها، أن تبني على جهودها لتحسين القانون والنظام.

لقد أحاط الاتحاد الأوروبي علما على نحو إيجابي بقرار حكومة إسرائيل بالتجميد الجزئي والمؤقت للاستيطان. ويعتبر الاتحاد الأوروبي ذلك خطوة أولى في الاتجاه الصحيح ويأمل في أن يسهم في استئناف المفاوضات بصورة هادفة. وفي نفس الوقت يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا على أن المستوطنات وجدار الفصل، أينما بُني على أرض محتلة، وأيضا هدم المنازل وحالات الإجلاء، مسائل غير قانونية. بمقتضى القانون الدولي وهي تشكل عقبة على طريق السلام وتهدد بجعل الحل القائم على إقامة دولتين مستحيلا. ويحث الاتحاد الأوروبي حكومة إسرائيل على أن تنهي فوراً جميع

المناقشة المفتوحة. والبلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وبلد رابطة التجارة الحرة الأوروبية آيسلندا، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وأيضا أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وأرمينيا، تؤيد هذا البيان.

لقد أصغينا باهتمام إلى العروض والبيانات المقدمة قبل وقت قصير. لا يزال حل الصراع العربي - الإسرائيلي هدفا سياسيا واستراتيجيا مركزيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وبمناسبة الاجتماع الأول لمجلس الشؤون الخارجية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في أعقاب بدء نفاذ معاهدة لشبونة، ناقش وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي نقاشا متعمقا للحالة الراهنة في الشرق الأوسط والطريق إلى الأمام. وخلال هذه المناقشة تم التأكيد على النقاط التالية.

إن استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، المتوقفة الآن منذ ما ينيف عن سنة، يتسم بأقصى الإلحاح. بيد أن هذه المفاوضات يجب أن تكون مركزة وذات توجه عملي. ويجب أن تحترم المفاوضات القانون الدولي وأيضا الاتفاقات والتفاهات السابقة. ويجب أن تشمل جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك الحدود والقدس واللاجئون والأمن والمياه، ويجب أن تؤدي، خلال إطار زمني متفق عليه، إلى حل قائم على وجود دولتين، في إطاره تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة الأجزاء وقابلة للبقاء، جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن.

ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بأي تغييرات لحدود ما قبل ١٩٦٧، فيما يتعلق بالقدس أيضا، باستثناء التغييرات التي يوافق عليها الطرفان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود الجارية للولايات المتحدة صوب استئناف للمفاوضات تكون

الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، المأسور منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف.

فصل غزة عن الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يظل مدعاة قلق شديد. لذلك يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الفلسطينيين إلى النهوض بالمصالحة والاصطفاف وراء الرئيس عباس، وإلى مؤازرة مصر والجامعة العربية في جهود الوساطة التي تبذلها، من أجل منع حدوث انقسام دائم لا تحمد عقباه.

السلام الشامل يجب أن يشمل تسوية بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان. وفيما يتعلق بالمسار السوري يحدو الاتحاد الأوروبي وطيد الأمل بأن يتسنى قريبا استئناف محادثات عام ٢٠٠٨ والوصول بها إلى خاتمة.

إن التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي تتطلب نهجا إقليميا، ولذلك يناشد الاتحاد الأوروبي كل العناصر الإقليمية إلى اتخاذ تدابير بناء الثقة اللازمة لتحفيز الثقة المتبادلة. وتتسم إحدى المساهمات العربية الفعالة، المبنية على مبادرة السلام العربية، بأهمية حاسمة. وهذه الآراء يتشاطرها جميع الشركاء في المجموعة الرباعية.

اسمحوا لي أن أختتم بتأكيد عزم الاتحاد الأوروبي على العمل مع شركائه في اللجنة الرباعية بعد بث الحيوية فيها لتحقيق حل الدولتين. وأود أن أعرب عن الأمل في أن تصبح هذه المناقشة المفتوحة، المعقودة في بداية سنة جديدة، بل وبداية عقد جديد، علامة تبشر ببداية تطور سياسي يؤدي في النهاية إلى حل لهذا الصراع.

الرئيس (تكلم بالصينية): بما أن قائمة المتكلمين ما زال عليها أكثر من ٢٤ اسما فإنني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة واستئنافها في تمام الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وسائر الضفة الغربية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وعلى فك جميع المواقع التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

وينتاب الاتحاد الأوروبي القلق على نحو خاص من الحالة في القدس الشرقية ويدعو الحكومة الإسرائيلية إلى إيقاف كل المعاملة التمييزية للفلسطينيين هناك. ويذكر الاتحاد الأوروبي بأنه لم يعترف أبدا بضم القدس الشرقية. وإذا أريد إحلال السلام الحقيقي يجب التوصل إلى سبيل عن طريق المفاوضات لحل وضع القدس بصفتها عاصمة الدولتين في المستقبل، ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس وفقا لخارطة الطريق.

منذ سنة حلت انتهت الأعمال العدائية في غزة واتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). بيد أن الحالة لا تزال مبعث قلق بالغ. ومن الملح التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وفضلا عن ذلك، يؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية التحقيقات المناسبة وذات المصدقية في إمكانية انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل الطرفين في الصراع، وفقا للمعايير الدولية. إن مواصلة سياسة الإغلاقات أضرت ضررا بالغ بالحياة في غزة، وأدت إلى تخريب اقتصادها وهي تؤدي إلى نتائج عكسية سياسيا. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعوته إلى الفتح الفوري والمستمر وغير المشروط للمعابر من أجل تدفق المساعدة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص إلى غزة ومنها. وبينما يجني المتطرفون المكاسب من استمرار الحالة الراهنة فإن السكان المدنيين يتعذبون.

ويدرك الاتحاد الأوروبي جيدا ويعترف اعترافا تاما بالاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل. ولا يجوز أن تصبح غزة منصة لشن أعمال العنف ضد إسرائيل، كما أن تهريب الأسلحة يجب أن يتوقف. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى